تطورات الوضع الإنساني والحقوقي في اليمن

سبتمبر وأكتوبر 2026م

«تقرير رصد وتوثيق وتحليل للانتهاكات والتصعيد العسكري وتداعياتهما على المدنيين والفئات الأكثر هشاشة»

إعداد: د. الرميصاء يعقوب

متخصصة في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

الباب الأول: المدخل العام والسياق الزمني للتقرير

1.1 المدخل العام والسياق الزمني

شهدت الجمهورية اليمنية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2026م تصعيدًا عسكريًا وأمنيًا انعكست تداعياته على الأوضاع الإنسانية والحقوقية، وازدادت معه المخاطر التي تهدد حياة المدنيين وسلامتهم وحقوقهم الأساسية. وتزامنت هذه التطورات مع النزوح وتضرر المنازل والمنشآت المدنية والبنية التحتية، وتعطل الخدمات الأساسية، وتفاقم الصعوبات المرتبطة بالحصول على الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الإنسانية.

وبرزت محافظة تعز ضمن المناطق الأكثر تضررًا خلال فترة الرصد، في ظل التقارير المتعلقة بتصاعد المواجهات والقيود المفروضة على الطرق والإمدادات، وما ترتب عليها من مخاطر على المدنيين ووصول الاحتياجات الأساسية.كما امتدت التداعيات إلى محافظات أخرى، سواء بفعل الوقائع الميدانية أو النزوح والضغط على الخدمات في مناطق الاستضافة.

ويأتي هذا التقرير استكمالًا لمسار الرصد والتوثيق الحقوقي، ومتابعةً للمستجدات خلال الفترة المحددة، مع الاستفادة من التقارير السابقة، وفي مقدمتها «دروع بشرية ووقود حروب»، مع مراعاة الفروق بين المصادر والفترات الزمنية والمؤشرات الإحصائية.

1.2 المقدمة

يهدف هذا التقرير إلى توثيق التطورات الإنسانية والحقوقية في اليمن، ورصد الانتهاكات المبلغ عنها وتحليل آثارها على المدنيين والفئات الأكثر هشاشة، وربط الوقائع بالالتزامات القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، بما يدعم حماية المدنيين والتحقيق في الانتهاكات والمساءلة عنها وجبر الضرر.

وينطلق التقرير من أن حماية الإنسان وصون كرامته وحقوقه الأساسية التزام قانوني وأخلاقي، لا تقتصر مقتضياته على الاستجابة الإنسانية، بل تشمل منع الانتهاكات، والتحقيق فيها، ومساءلة المسؤولين عنها وفقًا للقانون، وضمان الإنصاف للضحايا.

> إن هذا التقرير يحفظ ذاكرة الوطن والحقوق، ويوثّق ما تعرّض له المدنيون من انتهاكات، لتبقى الحقيقة حاضرة، والحقوق محفوظة، والمساءلة ممكنة، وألا تُطمس معاناة الضحايا أو تُنسى تضحياتهم.

1.3 النطاق الزمني والجغرافي والموضوعي

النطاق الزمني

يغطي التقرير الفترة من 1 سبتمبر إلى 31 أكتوبر 2026م، مع الاستعانة بالمعلومات السابقة لتوضيح خلفية الوقائع، وبالمعلومات المنشورة لاحقًا إذا تعلقت بأحداث وقعت ضمن الفترة المحددة، مع التمييز بين تاريخ الواقعة وتاريخ نشر المعلومات.

النطاق الجغرافي

يشمل المحافظات اليمنية التي شهدت تطورات عسكرية أو إنسانية أو حقوقية ذات صلة، مع تركيز خاص على تعز، وامتداد الرصد إلى عدن ولحج والساحل الغربي وغيرها من المناطق بحسب الوقائع والمعلومات المتاحة.

النطاق الموضوعي

يتناول التصعيد العسكري والانتهاكات المبلغ عنها، وحماية المدنيين والأعيان المدنية، والضحايا والانتهاكات الجسيمة، والنزوح والاحتياجات الإنسانية، وأوضاع الفئات الأكثر هشاشة، والمواقف الرسمية والدولية والاستجابة الإنسانية، والتقييم القانوني ومتطلبات المساءلة وجبر الضرر.

1.4 منهجية الرصد والتوثيق

يعتمد التقرير منهجية حقوقية وصفية وتحليلية تقوم على جمع المعلومات المتاحة وفحصها ومقارنتها، وتوثيق الوقائع بحسب تاريخها ومكانها ومصدرها، وتحليل آثارها الإنسانية والحقوقية في ضوء الأدلة المتاحة.

وتقوم المنهجية على تعدد المصادر وتقاطع المعلومات، والتحقق من عناصر الوقائع كلما أمكن، والتمييز بين الادعاءات والوقائع المتحققة، وتحديد مصدر كل رقم والفترة التي يغطيها ووحدته الإحصائية. كما تراعي توثيق التباينات بين المصادر، وحماية الضحايا والشهود وخصوصيتهم، والتمييز بين توثيق الواقعة وتكييفها القانوني وتحديد المسؤولية عنها، مع الاحتفاظ بالمراجع اللازمة للمراجعة والتحديث.

1.5 مصادر المعلومات

استند التقرير إلى مصادر رسمية ووطنية، وتقارير أممية ودولية، وتقارير منظمات حقوقية، ومعلومات ميدانية وإعلامية أمكن فحصها وتقييم موثوقيتها، مع مراعاة التحقق من المعلومات وتحديد مصادرها وفتراتها الزمنية، والتمييز بين الوقائع المتحققة والادعاءات، وتجنب الخلط بين الأرقام والمؤشرات المختلفة.

ويُستفاد من التقرير السابق «دروع بشرية ووقود حروب» في تتبع تطور الوقائع ومقارنة البيانات، مع إبقاء كل إحصائية مرتبطة بمصدرها وفترتها الزمنية، وتجنب جمع الأرقام المتداخلة دون تحقق.

1.6 الإطار المؤسسي والمرجعيات القانونية العامة

يأتي هذا التقرير في إطار الرصد والتوثيق والتحليل الحقوقي في نطاق الاختصاصات ة، ويستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات ذات الصلة التي يكون اليمن طرفًا فيها.

ويعكس التقرير المعلومات التي أمكن جمعها ومراجعتها خلال فترة الرصد، دون ادعاء الإحاطة بجميع الوقائع والضحايا. وتُنسب المعلومات التي لم يُتحقق منها بصورة مستقلة إلى مصادرها، مع التمييز بين التقديرات الأولية والنتائج النهائية، وعدم الجزم بالمسؤولية القانونية دون أدلة كافية، مع قابلية التقرير للتحديث عند ظهور معلومات موثوقة جديدة.

ويُخصص الباب السادس للتحليل القانوني التفصيلي للوقائع والمسؤولية والمساءلة وجبر الضرر.

الباب الثاني: التطورات العسكرية والأمنية واتساع نطاق التصعيد

2.1 بداية التصعيد العسكري على جبهات تعز والحديدة والساحل الغربي منذ 3 سبتمبر 2026

بدأت موجة التصعيد العسكري الجديدة في مطلع سبتمبر 2026، مع هجمات واسعة شنتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) على جبهات في محافظتي تعز والحديدة، أعقبتها مواجهات متزايدة مع القوات الحكومية. وفي إحاطته أمام مجلس الأمن في 10 سبتمبر، أشار المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى أن هذه الهجمات أدت إلى اشتداد المواجهات، وأن القتال امتد لاحقًا إلى محافظات مأرب والجوف والبيضاء. وربط المبعوث بداية موجة النزوح الجديدة بتاريخ 3 سبتمبر، موضحًا أن أكثر من 11,400 أسرة أُبلغ عن نزوحها على مستوى البلاد منذ ذلك التاريخ، غالبيتها في تعز وجنوب الحديدة. (27.4)

وفي 7 سبتمبر، أصدر المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بيانًا بشأن التصعيد، أشار فيه إلى أن الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) على عدة جبهات أدت إلى اشتداد المواجهات وهددت بتوسيع نطاق الصراع.وأعرب عن قلقه إزاء التقارير المتعلقة بمقتل وإصابة مدنيين، ونزوح أسر، وتضرر بنية تحتية مدنية، داعيًا الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية وضبط النفس والالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية. (27.3)

وفي 10سبتمبر، أوضح المبعوث الأممي أمام مجلس الأمن أن القتال اشتد خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة على جبهات متعددة، وبصورة خاصة على الساحل الغربي، مشيرًا إلى شن جماعة أنصار الله هجومًا واسعًا شمل مدينة وميناء المخاء، وأن المواجهات كانت لا تزال مستمرة والوضع الميداني متغيرًا وقت تقديم الإحاطة. كما حذّر من تداعيات التطورات على حرية الملاحة في مضيق باب المندب. (27.4)

وفي الجلسة نفسها، نقلت ممثلة لاتفيا عن المنظمة الدولية للهجرة أن نحو 18,500 شخص أُبلغ عن نزوحهم على امتداد الساحل الغربي خلال 72 ساعة من تصاعد الأعمال القتالية في 3 سبتمبر. وتُعرض هذه الحصيلة بوصفها رقمًا ورد في مداخلة لاتفيا نقلًا عن المنظمة الدولية للهجرة، مع التمييز بينها وبين رقم 11,400 أسرة الذي أورده المبعوث الأممي في إحاطته، لاختلاف الوحدة الإحصائية وطريقة عرض المعلومة. (27.5)

وفي إحاطته أمام مجلس الأمن في 15 سبتمبر، أشار مساعد الأمين العام للأمم المتحدة خالد خياري إلى اشتداد القتال على الساحل الغربي، واستمرار تقدم جماعة أنصار الله (الحوثيين) باتجاه مضيق باب المندب، وورود تقارير عن سيطرتها على عدد من الجزر في جنوب البحر الأحمر. كما أشار إلى إطلاق الحكومة اليمنية هجومًا مضادًا عقب تلك التطورات، وإلى وقوع اشتباكات محلية على جبهات مأرب ولحج والجوف وحجة والبيضاء وصعدة. (27.1)

2.2 استمرار العمليات على جبهات تعز ولحج ومأرب والجوف وحجة

بحسب إحاطة المبعوث الخاص في 9 أكتوبر، استمرت المواجهات في المرتفعات الواقعة غرب مدينة تعز وجنوبها، وامتدت إلى محافظة لحج، فيما شهدت جبهات مأرب والجوف وحجة اشتدادًا في القتال. كما أشار المبعوث إلى استمرار الهجمات الجوية، بما فيها الغارات، في مناطق مختلفة من البلاد. (1.4)

وفي إحاطة الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في 15 سبتمبر، كانت التقارير قد أشارت بالفعل إلى اشتباكات محلية على جبهات في مأرب ولحج والجوف وحجة والبيضاء وصعدة، بالتزامن مع التحركات العسكرية على الساحل الغربي. ويُظهر الجمع الزمني للإحاطتين أن اتساع رقعة المواجهات كان تطورًا ممتدًا خلال الفترة، لا واقعة منفردة مرتبطة بإعلان أكتوبر. (27.2)

2.3 مطار عدن الدولي: تتابع الهجمات من 7 إلى 30 أكتوبر

1 — 7 أكتوبر 2026 — الهجوم الأول المبلغ عنه

أفادت وزارة النقل اليمنية وشرطة عدن بأن مطار عدن الدولي تعرض قبل الفجر لهجوم بصاروخين باليستيين وطائرات مسيّرة محملة بلمتفجرات. وقالت السلطات إن أحد الصواريخ سقط قرب المدرج قبل موعد هبوط رحلة مدنية قادمة من القاهرة بدقائق، ما أدى إلى إلغاء هبوط الرحلة وتحويلها إلى جدة. كما كانت طائرتان تابعتان للخطوط الجوية اليمنية وشركة طيران عدن موجودتين على أرض المطار، فأُخلي المسافرون والعاملون ونُقلت الطائرتان بعيدًا عن منطقة الخطر. ولم تُسجل إصابات في المعلومات الأولية المنشورة عن الحادثة. (10.4) (12.1) (42.1) (43.1)

وفي 10 أكتوبر، أعلنت وزارة الخارجية اليمنية أن الحكومة بعثت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الهجوم، وذكرت فيها أن المطار تعرض لهجوم بصاروخين باليستيين وطائرات مسيّرة محملة بالمتفجرات، ودعت إلى إدانة الهجوم ومحاسبة المسؤولين عنه وتطبيق حظر السلاح. وتُثبت الرسالة موقف الحكومة وتفاصيل روايتها، لكنها لا تمثل بحد ذاتها نتيجة تحقيق دولي مستقل. (11.2)

2 — 16 أكتوبر 2026 — هجوم ثانٍ

نقلت تقارير صحفية، بينها تقرير مركز سوث24 المنشور في 17 أكتوبر، أن صاروخين سقطا داخل حرم مطار عدن مساء 16 أكتوبر، بينما كانت رحلة تابعة للخطوط الجوية اليمنية تستعد للإقلاع إلى القاهرة، وكانت طائرة أخرى قادمة من القاهرة تقترب من المطار. وذكرت وزارة النقل أن أحد الصاروخين سقط قرب البوابة الغربية باتجاه المدرج، فيما سقط الآخر إلى الشمال الغربي من المطار. وأُخليت الرحلة التي كانت تستعد للإقلاع، وأُلغي هبوط الطائرة القادمة، ولم تُسجل إصابات في المعلومات الأولية. (4.6) (42.2)

وفي سياق متصل، نقلت وكالة فرانس برس عن مصدر عسكري تابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين) إعلان تنفيذ هجوم على ما وصفه بمقر قيادة القوات السعودية في معسكر بدر ومستودع أسلحة في عدن. ويُذكر هذا الإعلان باعتباره رواية منسوبة إلى الجماعة، ولا يكفي وحده لتحديد ما إذا كان يتصل بالهجوم على المطار أو لإثبات تفاصيل السلاح المستخدم. (43.2)

3 — 21 أكتوبر 2026 — هجمات مبلّغ عنها على مطاري عدن والريان

أفاد مركز سوث24 بوقوع هجوم على مطار عدن في 21 أكتوبر، بالتزامن مع هجمات على مطار الريان الدولي في المكلا بمحافظة حضرموت. وذكر المركز أن أربعة صواريخ أصابت مناطق مفتوحة داخل مجمع مطار الريان، وأن طائرات مسيّرة شوهدت في المنطقة، كما أفاد مصدر أمني بوقوع هجوم صاروخي على مطار عدن. ولم تتوافر معلومات مؤكدة حينها عن الإصابات أو الأضرار في مطار عدن. (42.3)

4 — 24 أكتوبر 2026 — استهداف مطار عدن للمرة الرابعة

أعلنت وزارة النقل اليمنية، في بيان رسمي صدر يوم 24 أكتوبر 2026، تعرض مطار عدن الدولي لهجوم بصاروخين باليستيين، ووصفت الواقعة بأنها الاستهداف الرابع للمطار خلال الشهر. وحذّرت الوزارة من المخاطر التي يشكلها استهداف المطار على سلامة الطيران المدني والمسافرين والعاملين، وعلى حركة نقل المدنيين والمساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي. (12.1)

5 — 28 أكتوبر 2026 — تصعيد متطور وتحذير بإخلاء المطار وتعطيل الحركة الجوية

يمثل يوم 28 أكتوبر أبرز حلقات التصعيد المبلغ عنه على مطار عدن خلال الشهر. فقد أفادت وزارة النقل اليمنية بأن المطار تعرض لهجومين، عند الساعة الواحدة ظهرًا والثالثة عصرًا بالتوقيت المحلي. ونقلت رويترز ومركز سوث24 أن الهجمات تسببت في وقف حركة الطيران مؤقتًا، وأثارت مخاطر على المسافرين والعاملين في المطار. وأفادت مصادر نقل عنها مركز سوث24 بإخلاء مئات المسافرين، بينهم مرضى كانوا ينتظرون رحلاتهم. وتُحفظ تفاصيل الإخلاء منسوبة إلى المركز ومصادره، مع تمييزها عن المعلومات الواردة في البيانات الرسمية. (12.2) (4.10) (42.5)

6 — 30 أكتوبر 2026 — إعلان استهداف مطار عدن بصواريخ باليستية

وفي مساء 30 أكتوبر 2026، أعلن المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة اليمنية، العقيد الركن ماجد عبدالله النزيلي، أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) استهدفت مطار عدن الدولي بصواريخ باليستية، بالتزامن مع استهداف قصر المعاشيق الرئاسي في العاصمة المؤقتة عدن. وأشار المتحدث إلى استمرار استهداف ما وصفه بمقدرات الشعب اليمني، معتبرًا أن استهداف المطارات يتناقض مع ادعاءات الجماعة بشأن رفع الحصار. ولم يتضمن الإعلان تفاصيل مؤكدة بشأن إصابة الصواريخ للمطار أو وقوع أضرار أو إصابات جراء الهجوم. (36.2) (4.16)

وفي بيان لاحق بتاريخ 28 أكتوبر 2026، أعلنت الوزارة تعرض المطار لهجومين صاروخيين خلال اليوم نفسه، مشيرة إلى أن إجمالي الاعتداءات المعلنة على المطار ارتفع إلى ستة. ويُستخدم تقرير مركز سوث24 المنشور في 28 أكتوبر مصدرًا مساندًا لتسلسل الوقائع السابقة، وليس بديلًا عن البيانات الرسمية للوزارة. (12.2) (42.5)

2.4 — 2.9: مطار الريان ومطار صنعاء وقصر معاشيق ومعسكر العَلَم والتصعيد الميداني

2.4. مطار الريان الدولي في المكلا بمحافظة حضرموت – الهجمات المبلغ عنها في أكتوبر 2026

في 21 أكتوبر 2026، تعرض مطار الريان الدولي بمدينة المكلا في محافظة حضرموت لهجمات متزامنة أو متتابعة، وفق تقارير إعلامية ومصادر محلية وعسكرية. ونقلت وكالة الأناضول عن وسائل إعلام محلية أن ثلاث طائرات مسيّرة استهدفت المطار، فيما أفاد تلفزيون حضرموت بأن الضربات طالت مدرج المطار وإدارة الكهرباء، دون تسجيل إصابات في المعلومات الأولية. وفي المقابل، ذكر مركز سوث24 أن أربعة صواريخ أصابت مناطق مفتوحة داخل مجمع المطار، مع رصد تحليق طائرات مسيّرة وسقوط إحداها قرب المدرج، مشيرًا إلى عدم توافر معلومات مؤكدة حينها عن الإصابات أو حجم الأضرار. ويُحفظ اختلاف الروايات بشأن نوع السلاح وعدد الضربات دون دمجها في حصيلة واحدة. (42.3) (32.3)

وفي مساء اليوم نفسه، أفادت تقارير إعلامية بتجدد استهداف المطار بصاروخ باليستي، عقب الهجمات السابقة. ونقلت صحيفة «يمن مونيتور» عن السلطة المحلية في حضرموت إعلانها عدم تسجيل خسائر بشرية، وأن الجهات المختصة كانت تقيّم آثار الهجوم وتتخذ الإجراءات اللازمة لتعزيز أمن المطار. كما نقلت عن عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي إدانته للهجوم، وتحذيره من المخاطر التي يشكلها استهداف المطار على سلامة المسافرين والعاملين وحركة الطيران المدني. (32.3)

وفي 22 أكتوبر 2026، نقلت وكالة الأناضول عن المتحدث العسكري الحكومي أن مطار الريان تعرض للاستهداف للمرة الرابعة خلال ساعات، في إشارة إلى تتابع الهجمات التي شهدها المطار. ولم يكن هناك تعليق فوري من جماعة أنصار الله (الحوثيين) على الهجوم اللاحق وفق التغطية المنشورة. وتُعرض هذه الإفادة باعتبارها تصريحًا منسوبًا إلى المتحدث العسكري، مع إبقاء تفاصيل كل هجوم مرتبطة بمصدرها. (32.3)

2.5. المطارات السعودية واتساع نطاق التصعيد

شهدت المملكة العربية السعودية خلال أكتوبر 2026تصاعدًا في الهجمات المبلّغ عنها على منشآت الطيران، شمل مطار الملك خالد الدولي في الرياض، ومطار الملك فهد الدولي في الدمام، ومطار أبها الدولي، إلى جانب تقارير عن اضطرابات أمنية وهجمات مبلّغ عنها في مطارات سعودية أخرى.

أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني أنه خلال هجمات 6 و7 أكتوبر، قُتلت مقيمتان وأُصيب 28 شخصًا في مطار أبها، فيما قُتل شخص وأُصيب 8 آخرون في مطار الملك خالد. وفي هجومين استهدفا مرافق مطار الملك خالد وطائرة تابعة للخطوط السعودية في 8 أكتوبر، أعلنت الهيئة مقتل ثلاثة مواطنين سعوديين وإصابة عدد من المواطنين والمقيمين، دون تحديد العدد الإجمالي للمصابين في البيان الأولي. (41.1)

كما أعلنت الهيئة أن هجومًا استهدف مطار الملك خالد في 10 أكتوبر أسفر عن مقتل 12 شخصًا وإصابة 309 آخرين، وفق حصيلتها المنشورة في اليوم التالي. وفي 11 أكتوبر، أُعلن عن هجوم آخر على مطار الملك خالد أسفر عن مقتل مقيم وإصابة 11 شخصًا. (41.2) (41.3)

أما الهجوم الذي استهدف مطار الملك فهد الدولي بالدمام في 21 أكتوبر، فقد ارتفعت حصيلته إلى قتيلين و8 مصابين، وفق تحديث الهيئة في 22 أكتوبر. (41.4)

وتراقبت هذه الوقائع مع اضطرابات واسعة في حركة الطيران، وإلغاء رحلات، واعتراضات جوية وإنذارات أمنية في مناطق سعودية متعددة، بما يعكس اتساع النطاق الجغرافي للتصعيد وتزايد المخاطر على المدنيين والمسافرين والعاملين ومنشآت الطيران المدني. وتُعرض حصيلة كل واقعة بصورة مستقلة، ولا تُجمع الأرقام المتداخلة أو التحديثات المتعاقبة باعتبارها حوادث منفصلة دون سند. (41.1) (41.2) (41.3) (41.4) (4.13)

2.6. مطار صنعاء الدولي — تقارير عن غارات جوية في أكتوبر

في سياق التصعيد العسكري المتبادل، أفادت وسائل إعلام تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، في 9 و11 أكتوبر 2026، بوقوع غارات جوية سعودية استهدفت مطار صنعاء الدولي ومواقع في العاصمة. وذكرت تقارير صحفية أن وسائل إعلام الجماعة أعلنت مقتل شخصين جراء غارات على المطار، دون توافر تحقق مستقل كافٍ من الحصيلة أو تفاصيل الأضرار. وتُعرض هذه المعلومات بوصفها تقارير منسوبة إلى وسائل الإعلام التابعة للجماعة، مع التمييز بين الرواية المعلنة والتحقق المستقل. (4.14) (32.5)

2.7. استهداف قصر معاشيق في عدن وإعلان جماعة أنصار الله تبنّي الهجوم

في 15 أكتوبر 2026، تعرض مجمع قصر معاشيق الرئاسي في العاصمة المؤقتة عدن لهجوم صاروخي، أفاد وزير الإعلام معمر الإرياني بأنه نُفذ بخمسة صواريخ. وأعلنت وزارة الصحة العامة والسكان مقتل خمسة أشخاص وإصابة 16 آخرين، بينهم أفراد من الحراسة والعاملون في المجمع. وأشارت التقارير إلى أن رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الموجودين في المجمع لم يصابوا بأذى. (4.14) (13.1)

وفي السياق ذاته، أعلن المتحدث العسكري لجماعة أنصار الله (الحوثيين) يحيى سريع، تبنّي الهجوم، وقال إن الجماعة استهدفت ما وصفته بمقر للعمليات العسكرية السعودية ومستودعات أسلحة داخل المجمع. ويُثبت هذا الإعلان تبنّي الجماعة للعملية، لكنه لا يثبت بصورة مستقلة صحة وصفها للهدف أو طبيعة المنشآت التي قالت إنها استهدفتها؛ إذ ذكرت رويترز أنها لم تتمكن من التحقق بصورة مستقلة من هذه الادعاءات. (34.1) (4.14)

وأدانت وزارة حقوق الإنسان اليمنية والسلطة المحلية بمحافظة عدن استهداف قصر معاشيق، محذرتين من تداعيات الهجوم على أمن العاصمة المؤقتة وسلامة العاملين والمدنيين، وما يمثله استهداف المجمعات الحكومية من مخاطر على المؤسسات العامة واستقرار الأوضاع الأمنية. (10.1) (15.1)

وفي تطور لاحق، مساء 30 أكتوبر 2026، أعلن المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة اليمنية، العقيد الركن ماجد عبدالله النزيلي، استهداف جماعة أنصار الله (الحوثيين) قصر المعاشيق الرئاسي في عدن بصواريخ باليستية، بالتزامن مع استهداف مطار عدن الدولي. ويمثل هذا الإعلان واقعة جديدة تأتي بعد الهجوم الذي تعرض له المجمع في 15 أكتوبر، بما يشير إلى تكرار استهداف الموقع خلال الشهر نفسه. ولم يورد التصريح تفاصيل مؤكدة عن وقوع إصابات أو أضرار في القصر، أو عن مدى إصابة الصواريخ لأهدافها. (36.2) (4.16)

2.8. استهداف معسكر تدريب أمني في منطقة العَلَم بمحافظة شبوة – 19 أكتوبر 2026

في صباح 19 أكتوبر 2026، استهدف هجوم بثلاثة صواريخ باليستية معسكر العَلَم التدريبي، المعروف باسم مركز الشهيد أحمد السليماني التدريبي، في مديرية جردان بمحافظة شبوة، أثناء وجود دفعة من المجندين المستجدين من منتسبي الأمن والشرطة في دورة تدريبية. وأعلنت السلطة المحلية بمحافظة شبوة في حصيلتها الأولية مقتل أكثر من 53 مجندًا وإصابة أكثر من 200 آخرين، فيما أكدت مصادر عسكرية وأمنية أن الصواريخ أصابت مركز التدريب أثناء وجود المتدربين فيه. (17.1) (37.1)

وتطورت حصيلة الضحايا خلال اليوم التالي؛ إذ أعلن محافظ شبوة عوض ابن الوزير، في 20 أكتوبر، ارتفاع عدد القتلى إلى 73 شخصًا، مع استمرار 14 آخرين في عداد المفقودين. وأكدت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» هذه الحصيلة، كما نقلتها رويترز، التي أفادت أيضًا بأن عدد المصابين تجاوز 200 شخص. (17.2) (4.15)

وفي تصريح لاحق بتاريخ 21 أكتوبر، أشار وزير الإعلام معمر الإرياني إلى تشييع 75 شهيدًا من منتسبي الأجهزة الأمنية الذين قضوا في الهجوم. وتُعرض هذه الإفادة بوصفها تصريحًا منسوبًا إلى الوزير، ولا تُعامل باعتبارها حصيلة نهائية مستقلة. (6.2) (17.2)

وفي تحديث لاحق، أورد تقرير مجموعة الصحة رقم 9 اختلافًا في الحصائل؛ إذ نقل عن مكتب الصحة في شبوة تسجيل 69 وفاة و166 إصابة، بينما أشار سجل الطوارئ الصحية إلى 205 ضحايا، بينهم 47 وفاة. كما وردت حصيلة أخرى بلغت 77 وفاة و195 إصابة منسوبة إلى مكتب المحافظ بتاريخ 25 أكتوبر، لكن لم يتوافر حتى الآن أصل البيان الذي يثبتها بصورة مباشرة. ولذلك تُعرض هذه الأرقام بوصفها حصائل متباينة منسوبة إلى مصادرها وتواريخها، دون اعتماد إحداها باعتبارها الحصيلة النهائية المؤكدة. (17.2) (24.3)

وأعلن المتحدث العسكري لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، يحيى سريع، تبنّي الهجوم، مدعيًا أن المعسكر يضم تجمعات عسكرية سعودية. وفي المقابل، أعلنت السلطات اليمنية أن الموقع مركز تدريب لمنتسبي الأجهزة الأمنية اليمنية. وتظل طبيعة الهدف محل روايتين متعارضتين، ولا يحسم الإعلان المنسوب إلى أي طرف وحده حقيقة طبيعة الموقع أو وضعه القانوني وقت الهجوم. (34.2) (4.15)

2.9. تصاعد الاشتباكات والغارات والتقدمات البرية في تعز والساحل الغربي خلال النصف الثاني من سبتمبر 2026

شهدت جبهات محافظة تعز والساحل الغربي خلال النصف الثاني من سبتمبر 2026 تصاعدًا في المواجهات العسكرية والتحركات البرية، بالتزامن مع غارات جوية وعمليات عسكرية متبادلة ومحاولات لتغيير خطوط السيطرة في مناطق استراتيجية قريبة من الساحل ومضيق باب المندب. وأشارت إحاطة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة خالد خياري أمام مجلس الأمن في 15 سبتمبر إلى تقدمات منسوبة إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) باتجاه مضيق باب المندب، وتقارير عن سيطرتها على بعض الجزر في جنوب البحر الأحمر، إلى جانب عمليات مضادة للقوات الحكومية لاستعادة مواقع، واشتباكات على جبهات تعز ومأرب ولحج والجوف وحجة والبيضاء وصعدة. (27.1)

وفي 18 سبتمبر، نقلت وكالة الأناضول عن مصادر عسكرية حكومية أن مواجهات وغارات جوية خلال 24 ساعة في مديرية الوازعية غرب تعز أسفرت، وفق رواية الجيش، عن مقتل 30 مقاتلًا حوثيًا وإصابة أكثر من 60 آخرين.وتُعرض هذه الأرقام باعتبارها حصيلة معلنة من الجانب العسكري الحكومي، ولا تمثل إحصاءً مستقلًا لجميع ضحايا المواجهات. (36.1)

وفيما يتعلق بالخسائر البشرية، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن عدد الضحايا المبلغ عنهم في اليمن خلال الفترة من 6 أغسطس إلى 18 سبتمبر بلغ 3,672 شخصًا، بينهم 674 قتيلًا و2,998 مصابًا. وأشارت المنظمة إلى تسجيل 1,349 ضحية في تعز والساحل الغربي مجتمعين، دون تفصيل حصيلة القتلى والمصابين لكل منطقة على حدة. كما سجلت 680 ضحية جديدة خلال الفترة من 13 إلى 18 سبتمبر. وهذه أرقام تشمل نطاقًا جغرافيًا أوسع من محافظة تعز وحدها. (24.1)

كما أعلنت وزارة حقوق الإنسان اليمنية في 13 سبتمبر 2026 حصيلة أولية بلغت 150 قتيلًا مدنيًا وأكثر من 200 مصاب في عدد من المحافظات، من بينها تعز والحديدة ومأرب. وتُعرض هذه الأرقام بوصفها حصيلة حكومية أولية مرتبطة بتاريخ الإعلان ونطاق الرصد الذي اعتمدته الوزارة، دون دمجها مع أرقام منظمة الصحة العالمية لاختلاف الفترة الزمنية والفئات والمنهجية. (10.2)

وتشير هذه المعطيات إلى أن التصعيد في تعز والساحل الغربي اتخذ أبعادًا عسكرية وميدانية متعددة، شملت الاشتباكات المسلحة والغارات الجوية والتحركات البرية على جبهات استراتيجية، وأسفرت عن خسائر بشرية وفق الحصائل المعلنة من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية. ومع ذلك، لا تتوافر في المصادر المشار إليها حصيلة مستقلة موحدة لقتلى وجرحى الاشتباكات في تعز والساحل الغربي.

الباب الثالث: الضحايا والانتهاكات الجسيمة

3.1 حصيلة الضحايا والخسائر البشرية

تكشف البيانات الصحية والأممية المنشورة خلال أكتوبر 2026 عن اتساع الأثر الإنساني للتصعيد في اليمن، وارتفاع أعداد القتلى والمصابين، بما يعكس حجم الضغط الواقع على المدنيين والمنشآت الصحية وقدرات الاستجابة الطبية. ووفق تقرير مجموعة الصحة في اليمن، الصادر في 28 أكتوبر 2026، بشأن الفترة من 20 إلى 25 أكتوبر، بلغ إجمالي الحالات المسجلة في سجل مركز عمليات الطوارئ الصحية 9,072 ضحية حتى 25 أكتوبر، بينهم 1,677 قتيلًا و7,395 مصابًا. كما سجل التقرير 559 ضحية إضافية خلال الأيام الستة المشمولة بالفترة، بمتوسط يقارب 93 ضحية يوميًا خلال الأيام الستة محل الرصد، وليس خلال شهر أكتوبر كاملًا. (24.3)

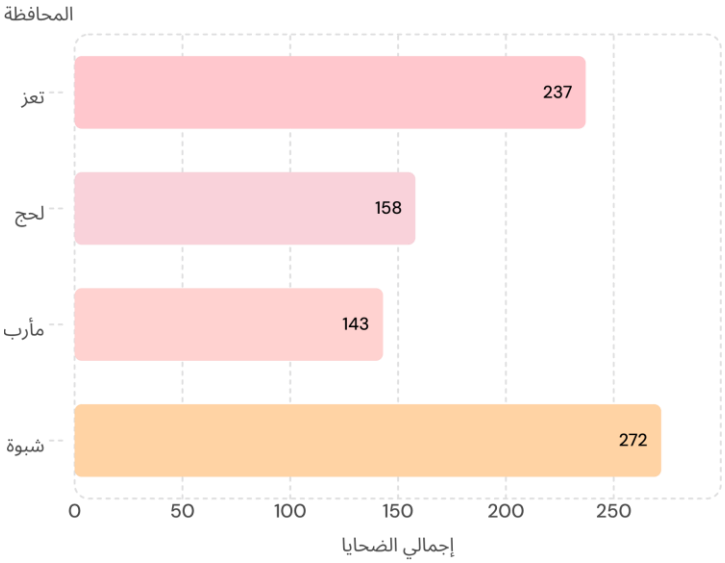

توزيع الضحايا جغرافيًا

أورد تقرير مجموعة الصحة تفصيلًا جغرافيًا لحصيلة الضحايا في عدد من المحافظات؛ إذ سجلت مأرب 143 ضحية، بينهم 45 وفاة، وتعز 237 ضحية، بينهم 34 وفاة، ولحج 158 ضحية، بينهم 21 وفاة.

وفي محافظة شبوة، ارتفعت حصيلة ضحايا استهداف مركز التدريب الأمني في معسكر العَلَم، بمديرية جردان، وفق حصيلة منسوبة إلى مكتب محافظ شبوة بتاريخ 25 أكتوبر 2026، إلى 77 وفاة و195 إصابة، بإجمالي 272 ضحية. وتُعرض هذه الأرقام منسوبة إلى مصادرها ولا تُعدّ حصائل نهائية مؤكدة. (24.3)

وكان مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد وثّق، حتى 18 سبتمبر 2026، وقوع 110 ضحايا مدنيين في 31 حادثة منذ تصاعد الأعمال العدائية في أغسطس، بينهم 28 قتيلًا و82 مصابًا. وأوضح المكتب أن هذه الأرقام لا تمثل حصيلة شاملة، نظرًا إلى الصعوبات التي تواجه الوصول والتحقق من الوقائع، وأن العدد الفعلي قد يكون أعلى من الحالات التي أمكن توثيقها. (20)

وفي سياق الخسائر البشرية بين الأطفال، أفادت منظمة «أنقذوا الأطفال» بمقتل 19 طفلًا وإصابة 49 آخرين خلال الفترة من 1 أغسطس إلى 9 سبتمبر 2026، كما أشارت إلى إحالة 28 طفلًا إلى خدمات الرعاية الطبية بسبب إصابات مرتبطة بالنزاع. وتغطي هذه البيانات فترة زمنية محددة في بداية التصعيد، ولا تمثل حصيلة وطنية شاملة، لكنها تقدم مؤشرًا إضافيًا على حجم الأضرار التي لحقت بالأطفال. (31.1)

وتؤكد هذه المعطيات أن رصد الخسائر البشرية لا ينبغي أن يقتصر على الرقم الإجمالي، بل يتطلب توثيق هوية الضحايا وأعمارهم وصفاتهم المدنية، ومواقع الحوادث، وطبيعة الإصابات والوفيات، والجهة التي أصدرت البيانات، ومدى التحقق المستقل منها؛ بما يتيح التمييز بين الإحصاء الصحي الأولي والتوثيق الحقوقي والتحقيق القانوني.

3.2 استهداف المدنيين والأعيان المدنية والأضرار بالممتلكات

أفادت وزارة حقوق الإنسان، في بيانها الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2026، بأنها رصدت أكثر من 180 واقعة استهداف للمدنيين في محافظة تعز منذ مطلع سبتمبر، وأسفرت الوقائع التي أوردها البيان عن مقتل 83 مدنيًا وإصابة 237 آخرين، بإجمالي 320 ضحية. كما تحدثت الوزارة عن تضرر أو تدمير أكثر من 80 منزلًا ومنشأة مدنية، وتفجير تسعة منازل. وتُعرض هذه الأرقام باعتبارها حصيلة الوزارة وفق نطاق الرصد الذي أعلنته وتاريخ البيان، ولا تُدمج مع حصائل الجهات الأخرى المختلفة في نطاقها ومنهجيتها. (10.2)

وفي سياق الرصد الحكومي للانتهاكات في محافظة تعز، عرض وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، مختار اليافعي، خلال الإحاطة الصحفية المنعقدة في العاصمة عدن بتاريخ 28 أكتوبر 2026، نتائج الرصد الميداني لمكتب الوزارة خلال الفترة من 10 أغسطس إلى 15 أكتوبر 2026، والتي أشارت إلى تسجيل 494 انتهاكًا بحق المدنيين، من بينها 79 حالة قتل و206 إصابات، فضلًا عن تضرر 56 منشأة سكنية و12 منشأة تعليمية و8 منشآت صحية و10 طرق وجسور. وتُعرض هذه الأرقام باعتبارها حصيلة مستقلة منسوبة إلى الرصد الميداني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولا تُدمج مع حصيلة وزارة حقوق الإنسان الواردة في الفقرة السابقة، لاختلاف الجهة المعلنة ونطاق الرصد وطبيعة البيانات. (45.1) (45.2)

وفي واقعة تمس سلامة مواقع استضافة النازحين، أفادت وزارة الداخلية، في خبر منشور بتاريخ 26 أكتوبر 2026، بسقوط صاروخين باليستيين بالقرب من مخيمات النازحين في منطقة صلاح الدين بمحافظة عدن. ونقل الخبر عن وزير الإعلام أن سقوط الصاروخين بالقرب من المخيمات وفي منطقة آهلة بالسكان يمثل تهديدًا لحياة مئات الأسر النازحة. وتُثبت الواقعة هنا بوصفها تهديدًا أمنيًا طال محيط مواقع الاستضافة، دون الجزم بوقوع إصابات داخل المخيمات أو تضرر منشآتها ما لم تتوافر أدلة مستقلة تثبت ذلك. (45.3)

وتثير الوقائع المعلنة مخاوف حقوقية بشأن احترام مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وحظر الهجمات العشوائية، ووجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية السكان والأعيان المدنية، وفق قواعد القانون الدولي الإنساني. غير أن تحديد المسؤولية عن كل واقعة يقتضي التحقق من طبيعة الهدف وموقعه، ونوع السلاح المستخدم، واتجاه النيران، والظروف المحيطة بالهجوم، والاحتياطات التي اتخذها الطرف المنفذ لتقليل الأضرار المتوقعة على المدنيين.

3.3 الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري ومداهمة المنازل

ذكر بيان وزارة حقوق الإنسان الصادر في 29 أكتوبر 2026 أن الوزارة رصدت الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري بحق 150 شخصًا في محافظة تعز، إلى جانب مداهمة المنازل وترويع السكان. وتُعرض هذه المعلومات باعتبارها ادعاءات ووقائع أعلنت الوزارة رصدها، وتستوجب التحقق من مصير الأشخاص المعنيين، والكشف عن أماكن وجودهم، وضمان سلامتهم الجسدية والقانونية، وتمكين ذويهم من معرفة مصيرهم، وإخضاع أي احتجاز للضمانات القانونية الواجبة. (10.2)

وفي سياق ذي صلة بملف المحتجزين، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 17 أكتوبر 2026 دعم الإفراج عن 159 محتجزًا في صنعاء، بمبادرة من اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى. وأوضحت اللجنة أنها أجرت مقابلات فردية مع المحتجزين قبل الإفراج، وأبلغت أسرهم، وأجرى طاقمها الطبي تقييمًا لحالتهم الصحية وقدرتهم على السفر، ورتبت المساعدة اللازمة لعودتهم. كما أكدت أنها لم تشارك في تحديد أسماء المفرج عنهم أو عددهم. وتُدرج هذه الواقعة بوصفها تطورًا إنسانيًا في ملف المحتجزين، لا باعتبارها دليلًا على ادعاءات الاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري الواردة بشأن تعز. (26)

3.4 الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال والتجنيد والاستخدام

تثير المعلومات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع مخاوف بالغة، بالنظر إلى الحماية الخاصة التي يقررها القانون الدولي للأطفال، وحظر تجنيدهم أو إشراكهم في الأعمال العدائية وفق القواعد الدولية ذات الصلة. وتتطلب قراءة البيانات المتاحة التمييز بين الانتهاكات التي وثقتها الأمم المتحدة، والبيانات الحكومية، والإفادات الحقوقية المحلية، والحالات الفردية التي أوردتها وسائل الإعلام.

وفي 15 أكتوبر 2026 حذرت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من تصاعد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في اليمن، وأفادت بأن الأمم المتحدة وثقت أكثر من 60 انتهاكًا جسيمًا بحق الأطفال منذ 3 سبتمبر 2026. وأشارت إلى تعدد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال، بما في ذلك التجنيد والاستخدام من قبل أطراف النزاع، والقتل والتشويه، والتعرض للأسلحة المتفجرة المستخدمة في المناطق المأهولة. ويُعرض هذا الرقم بوصفه ما أمكن للأمم المتحدة توثيقه خلال الفترة المحددة، لا باعتباره الحصيلة الكاملة لجميع الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال. (27.4)

وفي بيانها الصادر في 22 أكتوبر 2026، قالت وزارة حقوق الإنسان إن بياناتها تشير إلى مقتل ما لا يقل عن 100 طفل ممن جرى تجنيدهم خلال تصعيد سبتمبر، كما أشارت إلى أن إجمالي الأطفال الذين قُتلوا ممن جندتهم الجماعة منذ عام 2015 تجاوز 4,700 طفل، وفق بيانات الوزارة. وتُعرض هذه الأرقام باعتبارها بيانات حكومية منسوبة إلى الوزارة، ولا تُعامل باعتبارها حصيلة أممية مستقلة. (10.2)

وفي السياق الأممي الأوسع، يتضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن، الصادر في 17 يونيو 2026، توثيقًا لـ742 انتهاكًا جسيمًا بحق 652 طفلًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من بينها 262 حالة تجنيد واستخدام، و150 حالة قتل، و281 حالة تشويه. كما نسب التقرير 127 حالة تجنيد واستخدام إلى جماعة أنصار الله، و135 حالة إلى القوات المسلحة اليمنية والقوات والجماعات التابعة لها. (27.5)

وفيما يتعلق بضحايا الأطفال خلال التصعيد، أفادت منظمة «أنقذوا الأطفال» بمقتل 19 طفلًا وإصابة 49 آخرين خلال الفترة من 1 أغسطس إلى 9 سبتمبر 2026، كما أشارت إلى إحالة 28 طفلًا إلى خدمات الرعاية الطبية بسبب إصابات مرتبطة بالنزاع. وتغطي هذه البيانات فترة زمنية محددة في بداية التصعيد لتقدم مؤشرًا إضافيًا على حجم الأضرار التي لحقت بالأطفال. (31.1)

كما أوردت اليونيسف، في بيانها الصادر في 16 سبتمبر 2026، بلاغات عن فقدان ثلاثة أطفال عقب هجوم وقع على الطريق الممتد من الساحل الغربي إلى عدن. وجاءت هذه البلاغات في سياق تصاعد الأعمال العدائية وما تسبيت به من مخاطر على الأطفال. ولم تتوافر معلومات كافية لتحديد ظروف فقدان الأطفال أو مصيرهم، كما لم تتحدد المسؤولية عن الواقعة. (23.2)

وعلى مستوى الإفادات المحلية والتغطيات الإعلامية، نُقلت إفادة حقوقية محلية بشأن توثيق 62 حالة تجنيد أطفال في مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين خلال الربع الثاني من عام 2026. كما وردت في تغطية إعلامية خلال سبتمبر 2026 حالة فتى يبلغ 16 عامًا في صنعاء، قيل إنه عُرض عليه الذهاب للقتال في جبهة مأرب مقابل دورة تدريب عسكري لمدة شهر، وبندقية، ومبلغ مالي، إلا أن والده رفض التحاقه. وتُعرض هذه الواقعة باعتبارها رواية إعلامية عن محاولة استقطاب طفل، لا حالة تجنيد مكتملة أو دليلًا إحصائيًا على حجم الظاهرة. (32)

وتقتضي معالجة هذه الانتهاكات توفير آليات آمنة لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالتجنيد والاستخدام، وإعادتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم متى كان ذلك ممكنًا وآمنًا، وضمان حصولهم على الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم والتأهيل، وعدم التعامل معهم باعتبارهم مسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

3.5 الاعتداءات على الرعاية الصحية والطواقم الطبية وسيارات الإسعاف

تظهر تقارير منظمة الصحة العالمية ومجموعة الصحة أن التصعيد لم يرفع أعداد المصابين فحسب، بل زاد الضغط على المستشفيات وخدمات الطوارئ والإحالة الطبية، في وقت يعاني فيه النظام الصحي أصلًا من ضعف القدرة التشغيلية ونقص الإمدادات والكوادر.

وفي 29 سبتمبر 2026، أفادت منظمة الصحة العالمية، خلال إحاطة أممية في جنيف، بأن عدد الضحايا منذ 6 أغسطس بلغ 4,481 شخصًا، بينهم 838 وفاة، استنادًا إلى البيانات الصحية المتاحة. كما أشارت إلى أن خدمات التوليد وحديثي الولادة والطوارئ توقفت في مستشفيين نتيجة إعادة توجيه الكوادر والقدرات التشغيلية لعلاج إصابات الحرب، وأن تسعة مرافق أو أصول صحية تعرضت للتضرر أو الإغلاق أو الهجوم أو خرجت عن الخدمة. وتمثل هذه البيانات صورة للوضع الصحي حتى نهاية سبتمبر، وتُستخدم لإظهار تطور الضغط على الخدمات الصحية خلال فترة التصعيد. (24.2)

وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقريرها المنشور بتاريخ 14 أكتوبر 2026بأن المستشفيات تواجه تنفقًا متزايدًا للمصابين ونقصًا حادًا في المستلزمات والكوادر والرعاية المتخصصة، وأن بعض مرافق الخطوط الأمامية سجلت أكثر من 700 حالة استقبال خلال أسبوع واحد. كما ذكرت أنها تدعم أكثر من 40 مرفقًا صحيًا في اليمن، من بينها أكثر من عشرة مرافق في تعز، وأنها قدمت إمدادات طبية تجاوزت 500 طن إلى صنعاء وعدن منذ بدء التصعيد، فضلًا عن دعم تشغيل أكثر من 60 سيارة إسعاف بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر اليمني. وأشارت كذلك إلى عمل فريق جراحة متنقل في مستشفى مأرب العام منذ 23 أغسطس لتعزيز القدرة على التعامل مع الإصابات. (26)

ومن جانبها، أوردت مجموعة الصحة في تقريرها رقم 9 تعرض مستشفى العروس في مديرية صبر الموادم بمحافظة تعز لشظايا قذائف في 20 أكتوبر، كما أورد التقرير تضرر سيارة إسعاف بمقذوف ومقتل سائقها ومسعفها. وأشار التقرير كذلك إلى تسليم 56 حقيبة للصدمات والطوارئ إلى مدينة تعز في 24 أكتوبر، تضمنت مستلزمات لعلاج الإصابات والطوارئ، إلى جانب نحو 30 طنًا من الإمدادات الطبية لصالح ثلاثة مستشفيات ومركز صحي. (24.3)

وتُبرز هذه المعطيات ضرورة حماية المرافق الطبية والعاملين في القطاع الصحي ووسائل النقل الطبي، وضمان احترام الحماية الخاصة التي يقررها القانون الدولي الإنساني لهذه المرافق والأشخاص والوسائل، وعدم عرقلة تقديم الرعاية الطبية للمصابين والمرضى دون تمييز.

3.6 القيود على الحركة الآمنة للمدنيين والوصول إلى الرعاية

أشارت وزارة حقوق الإنسان في بيانها الصادر في 29 أكتوبر 2026إلى إغلاق أكثر من سبعة منافذ رئيسية وفرعية في محافظة تعز، وما ترتب على ذلك، بحسب البيان، من عرقلة نقل المرضى والجرحى والإمدادات والوقود والغاز.كما أوردت معلومات عن تفجير أجزاء من طريق هيجة العبد في 18 أكتوبر، واستحداث نقاط تفتيش في مفرق جبل حبشي، بما يقيّد حركة المدنيين. (10.2)

وتتقاطع هذه المخاوف مع بيان المنسق الإنساني للأمم المتحدة في اليمن الصادر في 20أكتوبر، الذي حذر من أن إغلاق الطرق وانعدام الأمن يعرقلان دخول الوقود والإمدادات، ويقيدان وصول السكان إلى الخدمات الأساسية، ويزيدان المخاطر على المستشفيات وإمدادات الطاقة الطبية والأكسجين. كما أشار البيان إلى تراجع إنتاج المياه في مدينة تعز إلى النصف، ودعا إلى فتح ممر آمن يسمح بوصول المساعدات والإمدادات الضرورية. (19.1)

وفي إحاطة جنيف بتاريخ 30 أكتوبر 2026، أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن إدخال الإمدادات الإنسانية إلى اليمن أصبح أكثر صعوبة، وأن الوصول الإنساني يواجه تحديات شديدة، خصوصًا في محيط تعز. وتؤكد هذه الإفادة أن القيود على الحركة لا تؤثر في السكان وحدهم، بل تطال أيضًا قدرة العاملين الإنسانيين على إيصال المساعدات والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا. (21.1)

وتكتسب هذه القيود أهمية إضافية بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من يعتمدون على الأجهزة المساعدة أو الأدوية المستمرة أو خدمات التأهيل والرعاية المتخصصة. وتشير نتائج مسح مؤشرات الطفولة المتعددة في اليمن لعامي 2022–2023 إلى أن 18% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2 و17 عامًا لديهم صعوبة وظيفية واحدة على الأقل. ويُستفاد من هذا المؤشر في إبراز احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في سياق الحماية والوصول إلى الخدمات، دون اعتباره تعدادًا شاملًا للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن أو حصيلة للمتضررين من التصعيد الحالي. (23.3)

3.7 التوثيق الرسمي والملفات القانونية ومسارات المساءلة

أفادت وزارة حقوق الإنسان بأنها تعمل على جمع الأدلة والشهادات المتعلقة بالوقائع المبلغ عنها، وتحويل أعمال التوثيق إلى ملفات قانونية تمهيدًا لإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة، مع الإشارة إلى التنسيق مع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، واحترام استقلاليتها واختصاصاتها. (10.2) (18)

وفي سياق متصل، أكدت وزيرة الشؤون القانونية، القاضية إشراق المقطري، خلال المؤتمر الصحفي المنعقد في العاصمة عدن بتاريخ 28 أكتوبر 2026، أهمية إبراز التداعيات القانونية والإنسانية للانتهاكات والحصار، وتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى إيصال القضية إلى المجتمع الدولي وضمان حماية المدنيين وفقًا للقانون الدولي. كما أكدت، في تصريح منشور بتاريخ 29 أكتوبر 2026، ضرورة مساءلة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين. وفي لقاء لاحق مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن، بتاريخ 29 أكتوبر، استعرضت الوزيرة الإجراءات القانونية التي تضطلع بها الوزارة، وأشارت إلى متابعة مقاضاة المتورطين في ارتكاب الانتهاكات والجرائم بحق اليمنيين. ويُثبت ذلك بوصفه موقفًا رسميًا معلنًا بشأن متابعة المساءلة القانونية، دون الجزم ببدء إجراءات قضائية محددة أو إحالة ملفات بعينها ما لم تتوافر وثائق تثبت ذلك. (45.2) (45.5)

ويقتضي ذلك توثيق الوقائع والتحقق من مصادرها وأدلتها، وحماية الشهود والضحايا، والتمييز بين المعلومات المؤكدة والادعاءات قيد التحقيق، بما يتيح تحديد المسؤوليات القانونية وإحالة الملفات إلى الجهات المختصة.

الباب الرابع: التداعيات الإنسانية والاقتصادية والخدمية للتصعيد في اليمن

4.1 تطورات النزوح وحركة السكان حتى 27 أكتوبر 2026

أدى التصعيد المستمر في اليمن إلى اتساع حركة النزوح الداخلي، وزيادة الضغوط على المجتمعات المستضيفة ومواقع النزوح، في ظل تداخل العوامل الأمنية والاقتصادية والخدمية التي تحدّ من قدرة الأسر على الاستقرار أو العودة إلى مناطقها الأصلية.

وفي إحاطة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، مختار اليافعي، المنعقدة في العاصمة عدن بتاريخ 28 أكتوبر 2026، أعلن الوزير أن نتائج الرصد الميداني خلال الفترة من 10 أغسطس إلى 15 أكتوبر 2026 أظهرت تسجيل 19,600 أسرة نازحة من مديريات محافظة تعز، تضم 135,587 شخصًا، بينهم 52,979 طفلًا. وتُعرض هذه الأرقام بوصفها حصيلة الرصد الميداني الذي استعرضته الوزارة للفترة المحددة، ولا تُعامل باعتبارها تعدادًا إضافيًا مستقلًا عن بيانات المنظمة الدولية للهجرة أو المفوضية، لاختلاف الفترات الزمنية ومنهجيات الرصد ونطاق التغطية. (45.1) (45.2)

ووفقًا للتحديث رقم (16) الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة في 28 أكتوبر 2026، بلغ عدد الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح خلال الفترة من 1 أغسطس وحتى 27 أكتوبر 2026 نحو 286,711 شخصًا، بما يعادل 47,779 أسرة. كما بلغ إجمالي العدد التراكمي للأشخاص الذين نزحوا منذ بدء التصعيد في يونيو 2026 نحو 287,767 شخصًا، بما يعادل 47,955 أسرة. ويجب إبقاء هذه الأرقام منسوبة إلى تحديث المنظمة وفترته الزمنية، مع ضرورة مطابقة رابط التحديث الأصلي قبل اعتمادها نهائيًا. (22.1)

توزيع النازحين جغرافيًا

تُظهر البيانات التراكمية تفاوتًا جغرافيًا في توزيع حركة النزوح، حيث سجلت محافظة تعز النسبة الأكبر بواقع 128,484 شخصًا، تليها لحج بـ71,100 شخص، ثم عدن بـ53,016 شخصًا، وأبين بـ15,102 شخص. كما شملت الأعداد محافظات الحديدة وشبوة وحضرموت ومأرب والمهرة والضالع، بما يؤكد اتساع نطاق التأثر الجغرافي وتعدد مناطق الاستقبال.

وفي سياق الرصد السنوي، أفادت المنظمة الدولية للهجرة، ضمن تقرير تتبع النزوح للفترة من 1 يناير إلى 24 أكتوبر 2026، بأن 49,388 أسرة، تضم 296,328 فردًا، مرت بتجربة نزوح مرة واحدة على الأقل خلال العام. كما رصد التقرير نزوح 2,269 أسرة، تضم 13,614 فردًا، خلال الفترة من 18 إلى 24 أكتوبر وحدها. (22.2)

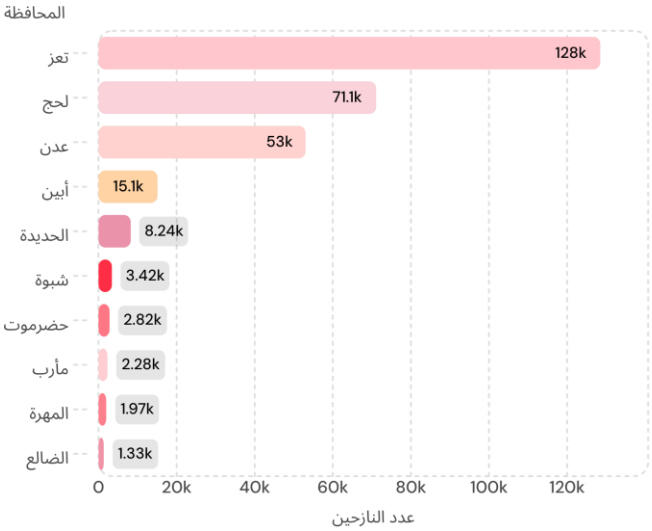

كما أظهرت لوحة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى 25 أكتوبر 2026، تسجيل 278,443 نازحًا جديدًا منذ 1 أغسطس، استنادًا إلى بيانات المنظمة الدولية للهجرة وآلية تتبع النزوح. ويُفهم هذا الرقم بوصفه عرضًا للبيانات ذاتها ضمن منصة المفوضية، وليس إحصاءً إضافيًا مستقلًا عن بيانات المنظمة الدولية للهجرة. (21)

4.2 أوضاع الأسر النازحة والمأوى ومواقع الاستضافة

لا تقتصر التداعيات الإنسانية للنزوح على انتقال الأسر من مناطقها الأصلية، بل تمتد إلى ظروف الإقامة والاستقرار المؤقت، ومدى توافر المأوى الملائم والخدمات الأساسية في مواقع النزوح ومناطق الاستضافة. وتزداد حدة هذه الاحتياجات في المواقع المكتظة أو غير المخططة، حيث تواجه الأسر تحديات تتصل بضعف البنية الأساسية، ومحدودية المساحات، ونقص المياه والصرف الصحي، وصعوبة الوصول إلى الخدمات.

وتشير بيانات مجموعة إدارة وتنسيق المخيمات (CCCM)، التابعة لمنظومة الاستجابة الإنسانية بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أن أكثر من 1.6 مليون نازح يعيشون في أكثر من 1,900 موقع غير مخطط ومواقع شبيهة بالمخيمات في اليمن. وتمثل هذه الأرقام صورة عامة لأوضاع مواقع النزوح في البلاد، ولا تخص موجة التصعيد الأخيرة وحدها. (21)

وفي محافظة عدن، برزت مخاطر أمنية طالت محيط مواقع استضافة النازحين في منطقة صلاح الدين، بعد سقوط صاروخين باليستيين بالقرب من مخيمات النازحين بتاريخ 26 أكتوبر 2026، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية. وتكشف هذه الواقعة عن أهمية إدراج الحماية الأمنية لمواقع النزوح ضمن متطلبات المأوى والاستضافة، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية، وعدم اقتصار تقييم سلامة المخيمات على توافر الخيام أو المساعدات الإيوائية وحدها. (45.3)

وفي محافظة لحج، أشار تقرير لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، بتاريخ 2 أكتوبر 2026، إلى أن عدد الأسر النازحة المسجلة بلغ 6,332 أسرة موزعة على ست مديريات، وهو مؤشر محلي يعكس حجم الضغط الواقع على مناطق الاستضافة والخدمات المتاحة فيها. (5)

وفي تطور متصل بالاستجابة لاحتياجات النزوح في محافظة لحج، أُعلن بتاريخ 23 أكتوبر 2026 بدء الإجراءات الميدانية لاستلام الموقع المخصص لإنشاء مخيم إنساني طارئ في منطقة الوهط – عتيرة بمديرية تبن، يستهدف إيواء ألف أسرة نازحة في المرحلة الأولى.ويُشار إلى هذا الموقع باعتباره مشروعًا بدأ مرحلة الاستلام والتجهيز، وليس مخيمًا مكتملًا أو موقعًا ثبت استقرار الأسر فيه بالفعل. (45.4)

كما تضمنت إحاطة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بيانات عن الاحتياجات العاجلة في مواقع النزوح، أشارت إلى وجود 89,166 نازحًا بحاجة إلى توفير مياه شرب طارئة، والحاجة إلى إنشاء 6,057 دورة مياه طارئة في مناطق النزوح. وفي جانب المأوى والمواد غير الغذائية، أوردت بيانات الوزارة توزيع 7,374 حقيبة إيواء ومطبخ، وتقديم مساعدات نقدية إلى 2,841 أسرة، مقابل احتياج مقدر بـ12,400 حقيبة مواد غير غذائية و13,000 حقيبة مأوى طارئة. وتُعرض هذه المؤشرات بوصفها بيانات احتياج واستجابة وردت في إحاطة الوزارة، مع التمييز بين المواد التي جرى توزيعها والاحتياجات التي ما زالت مطلوبة. (45.1)

وتتطلب معالجة هذه الأوضاع الانتقال من الاستجابة المؤقتة إلى تحسين ظروف الإقامة، من خلال صيانة المساكن والخيام، وتوفير مواد الإيواء المناسبة، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، وضمان الخصوصية والسلامة داخل مواقع الاستضافة، مع مراعاة اختلاف احتياجات الأسر بحسب حجمها وتركيبتها وظروفها المعيشية.

4.3. الأمن الغذائي والأسواق وتكاليف المعيشة وسبل العيش

تفاقمت الضغوط الاقتصادية والمعيشية على الأسر نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والوقود وتراجع القدرة الشرائية، الأمر الذي انعكس على قدرة السكان، ولا سيما الأسر النازحة والأشد ضعفًا، على تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

ووفقًا لتحديث برنامج الأغذية العالمي الصادر في 2 أكتوبر 2026، لم تتمكن 74% من الأسر التي شملها الرصد في المناطق التي استطاع البرنامج الوصول إليها من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، وهي أعلى نسبة سجلها البرنامج خلال العام في نطاق رصده. ويُعرض هذا المؤشر وفق نطاق الرصد الذي حدده البرنامج، ولا يُعمم تلقائيًا على جميع الأسر في اليمن. (25.1)

وأشار برنامج الأغذية العالمي في البيان نفسه إلى ارتفاع أسعار دقيق القمح بنسبة 10% خلال أسبوعين في أجزاء من محافظة تعز، في ظل اضطراب الأسواق وصعوبة وصول الإمدادات. كما أفاد بأن التجار يقدرون أن مخزون القمح المتاح لديهم لا يغطي سوى نحو شهرين من الطلب. وتُعد هذه البيانات مؤشرًا على الضغوط التي تواجه الأسواق المحلية في المناطق المشمولة بالرصد، ولا يجوز تعميم نسبة الارتفاع على جميع المحافظات أو اعتبارها متوسطًا وطنيًا. (25.1)

وفي السياق الأوسع للأمن الغذائي، أشار تحديث البنك الدولي للأمن الغذائي في اليمن لشهر أكتوبر 2026، استنادًا إلى بيانات حتى 16 أكتوبر، إلى أن أكثر من 18 مليون شخص يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. ويُستخدم هذا المؤشر لتوضيح حجم الأزمة على المستوى الوطني، مع إيقائه منفصلًا عن بيانات برنامج الأغذية العالمي المتعلقة بارتفاع سعر دقيق القمح في أجزاء من تعز، لاختلاف طبيعة المؤشرين ومصدرهما. (46.1)

وتتصل هذه التطورات بدرجة اعتماد اليمن على الاستيراد لتوفير الغذاء، إذ يقدر برنامج الأغذية العالمي أن نحو 90% من الغذاء في البلاد مستورد، ما يجعل الأسواق المحلية أكثر تأثرًا بالاضطرابات التجارية واللوجستية، وبإغلاق الطرق أو تعطل خطوط الإمداد. كما أن ارتفاع تكاليف النقل والوقود ينعكس على أسعار السلع الأساسية وعلى قدرة التجار والمستهلكين على الوصول إلى الأسواق.

وفي تحليل نشرته ACAPS بتاريخ 14 أكتوبر 2026، رُصدت في المناطق التي تناولها التحليل ارتفاعات كبيرة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، شملت ارتفاع أسعار البنزين بنسبة 233%، والغاز المنزلي بنسبة 175%، ومياه الشرب بنسبة 50%. كما أشار التحليل إلى أن مخزون القمح والدقيق في المناطق المشمولة لا يكفي سوى نحو 19 يومًا من الاستهلاك. وتُعد هذه المؤشرات مرتبطة بالنطاق الجغرافي الذي تناوله التحليل، ولا يجوز تعميمها باعتبارها متوسطات وطنية لجميع المحافظات. (44.1)

كما أشار التحليل إلى نزوح نحو 115 ألف شخص إلى محافظة تعز أو داخلها منذ سبتمبر، وهو ما يضيف ضغطًا على الأسواق المحلية والخدمات وفرص العمل، ويزيد المنافسة على الموارد المحدودة في مناطق الاستقبال. (44.1)

في هذا السياق، أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن أكثر من 70 ألف شخص تلقوا مساعدات في بؤرتين للنزوح بمحافظتي تعز ولحج، كما أوضح أن المساعدات النقدية قد لا تكون خيارًا مناسبًا في المناطق التي تتعذر فيها الوصول إلى الأسواق أو تعطلت فيها حركة التجارة، الأمر الذي يجعل المساعدات الغذائية العينية ضرورية في بعض المواقع. وأكد البرنامج حاجته إلى تمويل إضافي لمواصلة الاستجابة. (25.1)

وتبرز الحاجة إلى تدخلات لا تقتصر على توزيع الغذاء، بل تشمل دعم سبل العيش، ومساندة الأسر التي فقدت مصادر دخلها، وتحسين وصولها إلى الأسواق، ومراعاة اختلاف ظروف المناطق التي يمكن أن تستفيد من التحويلات النقدية عن المناطق التي تتطلب مساعدات عينية مباشرة.

4.4. التعليم والمياه والخدمات الأساسية

وفي قطاع التعليم، أشار تحديث منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) الصادر في 11 أكتوبر 2026 إلى إغلاق 85 مدرسة في محافظة لحج بسبب القتال. ويثير ذلك مخاوف بشأن استمرار التحاق الأطفال بالتعليم، خصوصًا الأطفال الذين انتقلت أسرهم إلى مناطق أخرى ويواجهون صعوبات تتعلق بالانتقال والسكن وتكاليف المواصلات والالتحاق بمدارس جديدة. (23.1)

وفيما يتعلق باحتياجات الأطفال النازحين التعليمية، أوردت بطاقة الإحاطة التي نشرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن 20,144 طفلًا نازحًا في سن الدراسة يحتاجون إلى ضمان استمرارية التعليم. كما أشارت إلى تحديد 78 طفلًا مستضعفًا وإدراجهم ضمن خدمات إدارة الحالة، إلى جانب خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والإسعاف النفسي الأولي. وتُعرض هذه الأرقام بوصفها بيانات وردت في بطاقة الوزارة، مع الإشارة إلى أن تغطية أخرى للإحاطة أوردت رقمًا مختلفًا لاحتياجات الأطفال في سن الدراسة بلغ 10,400 طفل؛ ولذلك يلزم الرجوع إلى أصل البيان أو البطاقة المعتمدة لدى الوزارة لحسم الاختلاف، دون دمج الرقمين أو استبدال أحدهما بالآخر. (45.1)

أما في قطاع المياه، فقد حذر المنسق الإنساني للأمم المتحدة في اليمن، في بيانه الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2026 بشأن الوضع الإنساني في تعز، من تراجع إمدادات المياه، مشيرًا إلى أن إنتاج المياه في المدينة انخفض إلى النصف، وأن البدائل المتاحة للحصول على المياه بدأت تنفد، في ظل تأثير نقص الوقود على تشغيل الخدمات والإمدادات. (19.1)

وعلى مستوى الاحتياجات العاجلة للمياه والصرف الصحي في مواقع النزوح، أظهرت بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن 89,166 نازحًا بحاجة إلى توفير مياه شرب طارئة، مع الحاجة إلى إنشاء 6,057 دورة مياه طارئة في مناطق النزوح. وتوضح هذه المؤشرات اتساع الاحتياجات المرتبطة بالمياه والإصحاح البيئي، إلى جانب تراجع الإمدادات في بعض المناطق المتأثرة، وتستدعي التعامل معها بوصفها احتياجات معلنة في الرصد الحكومي، لا أعدادًا إضافية تُجمع مع بيانات النازحين الواردة في الفقرات السابقة. (45.1)

وتتضاعف آثار هذا التراجع مع ارتفاع تكلفة مياه الشرب، وفق المؤشرات التي أوردها تحليل ACAPS. ويضع ذلك الأسر أمام ضغوط متزامنة تتمثل في محدودية توافر المياه وارتفاع تكلفة الحصول عليها، وهو ما يزيد الأعباء على الأسر النازحة ومحدودة الدخل، ويؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات الشرب والنظافة والرعاية اليومية. (44.1)

وتتطلب معالجة هذه الفجوات ضمان استمرارية خدمات المياه، وتوفير الوقود والمواد اللازمة لتشغيل المرافق وصيانتها، ودعم مصادر الإمداد البديلة، إلى جانب اتخاذ تدابير تضمن استمرار التحاق الأطفال النازحين بالتعليم وعدم تحول الانتقال والنزوح إلى عائق دائم أمام حصولهم على حقهم في التعليم.

4.5. الوصول الإنساني والإمدادات

يمثل الوصول الإنساني والتجاري أحد العوامل الحاسمة في تحديد قدرة السكان على الحصول على الغذاء والوقود والمياه والمساعدات والخدمات الأساسية. ولا تقتصر آثار إغلاق الطرق أو تعطل حركة النقل على صعوبة انتقال الأشخاص، بل تمتد إلى ارتفاع تكاليف السلع، وتأخر وصول الإمدادات، وتعقيد عمليات الاستجابة الإنسانية.

ووفقًا لتحليل ACAPS الصادر في 14 أكتوبر 2026، شهدت الطرق وخطوط الإمداد التجارية الرئيسية المؤدية إلى محافظة تعز اضطرابات وإغلاقات منذ 4 أكتوبر، الأمر الذي أثر في حركة السلع والأنشطة الاقتصادية، وزاد صعوبة وصول الإمدادات إلى السكان في المناطق المتأثرة. (44.1)

وفي تنبيه إنساني أممي صدر بتاريخ 23 أكتوبر 2026 بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، أُشير إلى أن أكثر من 800 ألف شخص في محافظة تعز تعذر على برنامج الأغذية العالمي الوصول إليهم وفق نطاق التحديث. ويعكس هذا الرقم حجم التحدي المتعلق بالوصول الإنساني في المحافظة. (19.2)

وفي إحاطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف بتاريخ 30 أكتوبر 2026، أفادت المفوضية بأن إخلال الإمدادات الإنسانية إلى اليمن أصبح أكثر صعوبة بسبب الظروف الأمنية والقيود اللوجستية، وأن الوصول الإنساني يواجه تحديات شديدة، خصوصًا في محيط تعز. كما أوضحت أن عددًا من النازحين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن وجود المساعدات، وأن الوصول إليهم ظل خطرًا في بعض الحالات. وتؤكد هذه الإفادة أن القيود على الحركة لا تؤثر في السكان وحدهم، بل تطال أيضًا قدرة العاملين الإنسانيين على إيصال المساعدات والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا. (21.1) (45.5)

وفي إحاطة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 28 أكتوبر 2026، أُشير إلى أن الاستجابة الإنسانية لا تغطي سوى نحو 40% من الاحتياجات المرصودة. كما أفادت بيانات الوزارة بأن 60% من الأسر التي شملها التحقق لم تتلقَّ مساعدات غذائية طارئة، وأن معظم الأسر التي حصلت على المساعدة تلقت دورة واحدة فقط من أصل ثلاث دورات مقررة. وتُظهر هذه البيانات الفجوة بين حجم الاحتياجات المرصودة ومستوى الاستجابة المقدمة، مع إبقاء النسب منسوبة إلى نطاق التحقق والإحاطة الحكومية وعدم تعميمها على جميع الأسر في اليمن. (45.1)

ويترتب على تعذر الوصول مخاطر تتعلق بتأخر المساعدات أو عدم انتظامها، وصعوبة تقييم الاحتياجات بصورة مباشرة، ومحدودية القدرة على متابعة أوضاع الأسر الأكثر تضررًا. كما أن اضطراب حركة التجارة والإمدادات قد يؤدي إلى تفاقم نقص السلع وارتفاع أسعارها، بما يضاعف أثر الأزمة على السكان الذين لا يعتمدون على المساعدات الإنسانية وحدها.

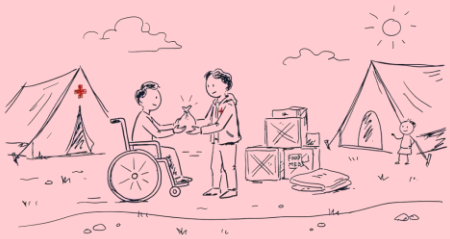

4.6. التدخلات الإغاثية ومدى تغطية الاحتياجات

شهدت الفترة محل الرصد إعلان عدد من التدخلات الإغاثية في محافظات عدن ولحج وتعز وأبين، شملت توزيع السلال الغذائية وتوفير المياه ومستلزمات الإيواء والنظافة، بما يعكس استمرار جهود الاستجابة الإنسانية من الجهات الحكومية والمنظمات والجهات المانحة.

وفي الإحاطة الحكومية المنعقدة في 28 أكتوبر 2026، أشار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن 22 منظمة ومؤسسة محلية أسهمت، بالتعاون مع شركائها وبالتنسيق مع مكاتب الوزارة والسلطات المحلية، في تقديم 10,634 سلة غذائية، و7,374 حقيبة إيواء، ومساعدات نقدية لصالح 2,841 أسرة. كما تضمنت بطاقة الإحاطة بيانات عن توزيع 5,720 وجبة ساخنة. وتُعرض هذه الأرقام بوصفها تدخلات أعلن عنها الوزير في إطار الاستجابة التي استعرضها، ولا تُضاف حسابيًا إلى أرقام التدخلات التفصيلية الواردة في الفقرات التالية إلا بعد التحقق من عدم تداخلها معها، لاحتمال أن تكون بعض تلك التدخلات جزءًا من الإجمالي المعلن. (45.1) (45.2)

وفي المقابل، أوردت بطاقة الوزارة احتياجات إضافية تتعلق بالمأوى والمواد غير الغذائية، شملت الحاجة إلى 12,400 حقيبة مواد غير غذائية و13,000 حقيبة مأوى طارئة، إلى جانب احتياجات توفير مياه الشرب وإنشاء دورات المياه الطارئة. ويُظهر ذلك أن إعلان توزيع المساعدات لا يعني اكتمال تغطية الاحتياجات، بل ينبغي قراءة أرقام التوزيع إلى جانب الاحتياجات المتبقية التي أعلنتها الوزارة. (45.1)

ففي 29 أكتوبر 2026، أفادت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بتنفيذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تدخلات شملت توفير المياه لنحو 350 أسرة، تضم 2,450 فردًا، في مخيم الفردوس (2) بمديرية البريقة في عدن، إلى جانب توزيع 454 وعاءً لحفظ المياه. كما شملت التدخلات توزيع 641 سلة غذائية لـ641 أسرة تضم 3,853 فردًا في مديرية تبن بمحافظة لحج، وتوزيع 380 سلة غذائية لـ380 أسرة تضم 2,081 فردًا في محافظة أبين. (30.3)

وفي 25 أكتوبر 2026، أُعلن عن توفير المياه في مخيم الفردوس (2) بعدن لنحو 2,086 شخصًا عبر ست نقاط توزيع، وتوزيع سلال غذائية على 462 أسرة تضم 2,348 فردًا في مديرية المنصورة بمحافظة عدن. كما شملت التدخلات توفير المياه لنحو 4,000 شخص في محافظة تعز عبر 13 نقطة، وتوزيع سلال غذائية في محافظة لحج استفادت منها 3,214 أسرة تضم 19,583 فردًا. (30.2)

وسبق ذلك، في 19 أكتوبر 2026، الإعلان عن توزيع 6,513 سلة غذائية في 12 مخيمًا بمحافظات تعز وعدن ولحج، استفادت منها 5,087 أسرة تضم 30,607 أفراد. (30.1)

4.7. الفئات الأكثر احتياجًا: الأشخاص ذوو الإعاقة والفجوات في شمول الاستجابة الإنسانية

تتطلب التداعيات الإنسانية للتصعيد في اليمن اهتمامًا خاصًا بالفئات التي تواجه عوائق إضافية في الوصول إلى المساعدات والخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين تتضاعف مخاطر تعرضهم للتهميش والاستبعاد في ظروف النزوح والطوارئ، نتيجة ضعف البنية التحتية، وعدم تهيئة مواقع الاستضافة ومرافق الخدمات، ومحدودية وسائل النقل والمعلومات الميسرة، فضلًا عن صعوبة الحصول على الأجهزة المساعدة وخدمات التأهيل والرعاية المستمرة.

تبرز أهمية هذه الفئة بالنظر إلى حجمها السكاني؛ إذ أورد تقرير للبنك الدولي صدر في أبريل 2024أن نحو خمسة ملايين شخص في اليمن لديهم شكل واحد على الأقل من أشكال الإعاقة، استنادًا إلى تقديرات السكان لعام 2023، كما أشار إلى أن الإعاقة تشمل نحو 21% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا. وأعادت خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2026 تأكيد هذا التقدير، مستندة إلى تقرير البنك الدولي، بما يجعل هذا الرقم مرجعًا مهمًا عند تقييم حجم الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالإعاقة. ويجب مطابقة التقرير الأصلي للبنك الدولي والصفحة المحددة في خطة الاستجابة قبل اعتماد النسبتين نهائيًا، لأن الإحالة الحالية لا تكفي وحدها لإثباتهما. (19)

ولا تعكس هذه الأرقام مجرد حجم سكاني، بل تكشف عن اتساع نطاق المسؤولية الإنسانية تجاه فئة تتأثر بصورة مضاعفة بتدهور الخدمات والنزوح وفقدان مصادر الدخل، دون قدرة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة على التنقل أو الحصول على الغذاء والرعاية الصحية بصورة مستقلة في مراكز الإيواء والمخيمات.

وتقدم خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 مؤشرًا واضحًا على حجم هذه المشكلة؛ إذ استندت إلى بيانات رصد سابقة أظهرت أن 43% من نقاط توزيع المواد غير الغذائية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة في مواقع النزوح لم تكن متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويكشف هذا المؤشر عن فجوة بين وجود الخدمة على الورق وإمكانية الانتفاع بها فعليًا؛ فإعلان توفير المياه أو توزيع المساعدات لا يعني بالضرورة وصولها إلى جميع الفئات، ما لم تكن نقاط التوزيع والمرافق ووسائل الوصول مهيأة. (19)

كما أشار تقرير البنك الدولي إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عوائق في الوصول إلى المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، إلى جانب محدودية مشاركتهم في تصميم البرامج الإنسانية وعمليات صنع القرار. وأوضحت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2026 أن من أبرز التحديات استمرار تراجع المشاريع المتخصصة بالإعاقة بسبب قيود التمويل، ومحدودية الكوادر الفنية المتخصصة، وضعف إدماج الحماية والإعاقة في البرامج القطاعية. (19)

وفي هذا السياق، تركز نسبة كبيرة من التقارير على أعداد النازحين والأسر المتضررة ومواقع الاستضافة وكميات المساعدات الغذائية والإيوائية، بينما لا تقدم بالقدر نفسه تفاصيل كافية عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شملتهم الاستجابة، أو أنواع المساعدات المتخصصة التي حصلوا عليها، ومدى وصولهم إليها. ويعزز هذه الملاحظة ما أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديسمبر 2024 بشأن محدودية البيانات الموثوقة المتعلقة بالإعاقة في اليمن، مشيرًا إلى أن تقدير منظمة الصحة العالمية آنذاك، والبالغ نحو 4.5 مليون شخص، أي 15% من السكان، قد يكون أقل من العدد الفعلي بسبب ندرة البيانات والإصابات المرتبطة بالنزاع. ويؤكد ذلك ضرورة التعامل مع الأرقام المتاحة باعتبارها تقديرات، والعمل على تطوير بيانات وطنية أكثر دقة وتحديثًا. ولا يُعتمد تقدير 4.5 مليون ونسبة 15% كمرجع نهائي قبل تثبيت رابط وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأصلية. (31.2)

ويُلاحظ كذلك أن التقارير والتحديثات الإنسانية التي جرت مراجعتها لا توفر تفاصيل كافية عن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين نزحوا خلال فترة التصعيد، أو مدى استفادتهم من المساعدات والخدمات المقدمة في مواقع الاستضافة، وهو ما يحد من إمكانية تحديد حجم احتياجاتهم الفعلية وتقييم مدى شمولهم في الاستجابة الإنسانية.

الباب الخامس: المواقف الرسمية والاستجابة الأممية والدولية إزاء التصعيد



5.1.موقف مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية

اتسمت المواقف الرسمية خلال فترة الرصد بالتركيز على تداعيات التصعيد العسكري والأمني، وما ترتب عليه من مخاطر على المدنيين والبنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب المطالبة بتعزيز الدعم الإنساني والضغط الدولي لوقف الانتهاكات وضمان حماية السكان.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمييز بين المواقف السياسية المعلنة، والإجراءات الحكومية التي اتخذت فعليًا لمعالجة آثار التصعيد؛ إذ إن صدور بيانات الإدانة أو المطالبة بالدعم لا يغني عن اتخاذ تدابير عملية لحماية المدنيين، وتأمين وصول المساعدات، وتعزيز قدرات السلطات المحلية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

5.2. مواقف القيادة السياسية والمسؤولين الحكوميين

تضمنت المواقف الرسمية خلال الفترة محل الرصد تأكيدات بشأن ضرورة حماية المدنيين، ورفض استهداف المنشآت المدنية، والتعامل مع التطورات الأمنية والإنسانية باعتبارها جزءًا من أزمة وطنية تتطلب تنسيقًا بين مؤسسات الدولة والجهات المحلية والشركاء الدوليين.

كما برزت مواقف ومتابعات مرتبطة بالرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، ورئيس مجلس القيادة الرئاسي، وبالتحركات الحكومية ذات الصلة بالملف الإنساني، بما في ذلك متابعة أوضاع المتضررين والنازحين، والتواصل مع الجهات المعنية بتقديم المساعدات.

وينبغي عند توثيق هذه المواقف التمييز بين التصريحات المنشورة والقرارات أو الإجراءات التنفيذية، وعدم اعتبار الزيارة أو اللقاء دليلًا بحد ذاته على تنفيذ تدخل ميداني ما لم يرد ما يثبت ذلك. (7.1) (7.2)

5.3. التحركات الحكومية والحقوقية ومتابعة أوضاع المدنيين

شهدت الفترة محل الرصد تحركات حكومية وحقوقية تناولت آثار التصعيد على المدنيين، بما في ذلك أوضاع النازحين والأطفال والفئات الأكثر هشاشة، وضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والمنظمات الإنسانية.

وتكتسب متابعة وزارة حقوق الإنسان أهمية خاصة في هذا السياق، سواء من خلال البيانات المتعلقة بالانتهاكات أو من خلال التواصل مع الجهات المعنية، مع ضرورة التعامل مع الأرقام التي تعلنها الوزارة بوصفها بيانات صادرة عن جهة حكومية، وعدم نسبتها إلى الأمم المتحدة أو اعتبارها حصيلة مستقلة ما لم تؤيدها مصادر تحقق أخرى.

كما تبرز أهمية توثيق الزيارات واللقاءات الرسمية المرتبطة بالاستجابة الإنسانية، ومن ذلك التحركات المتعلقة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مع الفصل بين ما تثبته الأخبار المنشورة عن الزيارة أو اللقاء وبين أي نتائج أو مساعدات لا يتضمنها المصدر صراحة. (5.1) (7.2) (10.1) (10.2)

الباب الخامس: المواقف الرسمية والاستجابة الأممية والدولية إزاء التصعيد

5.1. موقف مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية

اتسمت المواقف الرسمية خلال فترة الرصد بالتركيز على تداعيات التصعيد العسكري والأمني، وما ترتب عليه من مخاطر على المدنيين والبنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب المطالبة بتعزيز الدعم الإنساني والضغط الدولي لوقف الانتهاكات وضمان حماية السكان.

وجاءت هذه المواقف في سياق تصاعد المواجهات العسكرية وتراجع فرص احتواء الأزمة عبر المسار السياسي والحوار، بعد أن اتسعت العمليات العسكرية على عدة جبهات، وتعرضت مناطق الساحل الغربي ومحيط مضيق باب المندب ومحافظات تعز ولحج ومأرب وغيرها لتطورات ميدانية متسارعة. وقد عكس هذا التحول انتقال المشهد من مرحلة التوتر والتفاوض المتعثر إلى مرحلة اتساع المواجهة المسلحة، بما زاد المخاطر على المدنيين والمنشآت المدنية والممرات التجارية والإنسانية. [91.4] [91.5]

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمييز بين المواقف السياسية المعلنة، والإجراءات الحكومية التي اتخذت فعليًا لمعالجة آثار التصعيد؛ إذ إن صدور بيانات الإدانة أو المطالبة بالدعم لا يغني عن اتخاذ تدابير عملية لحماية المدنيين، وتأمين وصول المساعدات، وتعزيز قدرات السلطات المحلية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

كما يتطلب تقييم الموقف الرسمي متابعة ما يصدر عن مجلس القيادة الرئاسي ورئاسة الوزراء والوزارات والسلطات المحلية من بيانات وقرارات وتوجيهات، مع التمييز بين المواقف السياسية العامة وبين التدابير التنفيذية التي يمكن التحقق من تنفيذها على أرض الواقع.

5.2. مواقف القيادة السياسية والمسؤولين الحكوميين

تضمنت المواقف الرسمية خلال الفترة محل الرصد تأكيدات بشأن ضرورة حماية المدنيين، ورفض استهداف المنشآت المدنية، والتعامل مع التطورات الأمنية والإنسانية باعتبارها جزءًا من أزمة وطنية تتطلب تنسيقًا بين مؤسسات الدولة والجهات المحلية والشركاء الدوليين.

كما برزت مواقف ومتابعات مرتبطة بالرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، ورئيس مجلس القيادة الرئاسي، وبالتحركات الحكومية ذات الصلة بالملف الإنساني، بما في ذلك متابعة أوضاع المتضررين والنازحين، والتواصل مع الجهات المعنية بتقديم المساعدات.

وفي 13 سبتمبر 2026، أجرى رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي اتصالات بأعضاء في مجلس القيادة ورئيس الوزراء شائع الزنداني وقائد المنطقة العسكرية الرابعة وعدد من المحافظين والقيادات العسكرية، لمتابعة التطورات الميدانية والأمنية والخدمية والإنسانية، والاطلاع على المستجدات في المحافظات المتأثرة. [91.1]

وفي 14 سبتمبر 2026، أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي، استمرار هدف استعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اليمنية، مشددًا على أن التطورات الميدانية والتغيرات المؤقتة في خطوط المواجهة لن تغير هدف الدولة المعلن.وجاءت تصريحاته خلال اتصالات أجراها مع أعضاء في مجلس القيادة الرئاسي ورئيس الوزراء شائع الزنداني ومحافظين وقيادات عسكرية، لمتابعة التطورات الميدانية والأمنية والإنسانية والخدمية.ويُعرض هذا الموقف بوصفه موقفًا سياسيًا معلنًا لرئيس مجلس القيادة، ولا يُعامل الاتصال أو التوجيه السياسي وحده باعتباره دليلًا على تنفيذ إجراءات ميدانية ما لم تتوافر وثائق أو نتائج تثبت ذلك. [91.2]

وفي 16 سبتمبر 2026، التقى رئيس مجلس القيادة الرئاسي اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وتسلم التقرير الدوري الرابع عشر للجنة، واستمع إلى إحاطة بشأن أعمال التوثيق والتحقيق وإحالة القضايا إلى القضاء، والزيارات الميدانية للسجون ومراكز الاحتجاز ومواقع سقوط الضحايا المدنيين.كما تناول اللقاء التسهيلات المطلوبة لتمكين اللجنة من أداء مهامها، وأكد الرئيس ضرورة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بصرف النظر عن الجهة المنسوبة إليها، ووجّه الحكومة والسلطات المحلية والجهات المختصة بتسهيل عمل اللجنة وتمكين راصديها من الوصول إلى المناطق والمعلومات الداخلة ضمن اختصاصها. ويُعد هذا اللقاء موقفًا رسميًا معلنًا بشأن دعم أعمال التحقيق والمساءلة، دون اعتباره دليلًا بحد ذاته على اكتمال التحقيقات أو صدور أحكام قضائية بشأن الوقائع التي تناولتها اللجنة. [91.3]

وفي 4 أكتوبر 2026، أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي بدء العمليات العسكرية لاستعادة ما تبقى من أراضي الجمهورية وبسط سلطة الدولة ومؤسساتها على كامل التراب الوطني، موضحًا أن الإعلان جاء بعد استنفاد فرص التهدئة واستكمال الإجراءات والتدابير اللازمة. ويُدرج هذا الإعلان بوصفه تطورًا رسميًا في مسار التصعيد، مع ضرورة التمييز بين الإعلان السياسي والعسكري وبين الوقائع الميدانية ونتائج العمليات التي تتطلب توثيقًا مستقلًا. [91.4]

وتُظهر هذه المواقف تدرج الخطاب الرسمي من متابعة التطورات والتنسيق بين مؤسسات الدولة، إلى دعم أعمال التحقيق والتوثيق، ثم إعلان الانتقال إلى العمليات العسكرية.كما تبرز أهمية الفصل بين التصريحات والتوجيهات الرسمية وبين القرارات التنفيذية والنتائج الميدانية التي يمكن التحقق منها. [91.1] [91.3] [91.4]

كما تبرز أهمية متابعة مواقف رئيس مجلس القيادة وأعضاء المجلس ورئيس الوزراء والوزراء والمحافظين، ولا سيما ما يتعلق بتنسيق الاستجابة بين مؤسسات الدولة، ومتابعة أوضاع المحافظات المتأثرة، وتوفير الدعم للسلطات المحلية، والتواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وينبغي عند توثيق هذه المواقف التمييز بين التصريحات المنشورة والقرارات أو الإجراءات التنفيذية، وعدم اعتبار الزيارة أو اللقاء دليلًا بحد ذاته على تنفيذ تدخل ميداني ما لم يرد ما يثبت ذلك. [91.1] [91.3] [91.4]



5.4. موقف الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية

شهدت الفترة محل الرصد تحركات حكومية وحقوقية تناولت آثار التصعيد على المدنيين، بما في ذلك أوضاع النازحين والأطفال والفئات الأكثر هشاشة، وضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والمنظمات الإنسانية.

وتكتسب متابعة وزارة حقوق الإنسان أهمية خاصة في هذا السياق، سواء من خلال البيانات المتعلقة بالانتهاكات أو من خلال التواصل مع الجهات المعنية، مع ضرورة التعامل مع الأرقام التي تعلنها الوزارة بوصفها بيانات صادرة عن جهة حكومية، وعدم نسبتها إلى الأمم المتحدة أو اعتبارها حصيلة مستقلة ما لم تؤيدها مصادر تحقق أخرى.

كما تبرز أهمية توثيق الزيارات واللقاءات الرسمية المرتبطة بالاستجابة الإنسانية، ومن ذلك التحركات المتعلقة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مع الفصل بين ما تثبته الأخبار المنشورة عن الزيارة أو اللقاء وبين أي نتائج أو مساعدات لا يتضمنها المصدر صراحة. [5.1] [7.2] [10.1] [10.2]

وفي هذا الإطار، اضطلعت وزارة حقوق الإنسان بمتابعة الوقائع المبلغ عنها في محافظة تعز، من خلال إداراتها المختصة وراصديها الميدانيين، وجمع المعلومات والبلاغات وتوثيق الأدلة والشهادات، تمهيدًا لتحديد المسؤوليات وتعزيز جهود المساءلة. كما عرضت الوزارة خلال المؤتمر الحكومي المنعقد في 28 أكتوبر 2026 معلومات عن القصف الذي طال الأحياء السكنية، والقنص، والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، والقيود المفروضة على حركة المدنيين. وتُعرض هذه المعلومات بوصفها بيانات حكومية معلنة، مع إبقاء أرقامها وتفاصيلها منسوبة إلى الوزارة وتاريخ إصدارها، وعدم دمجها مع بيانات الجهات الأخرى المختلفة في نطاق الرصد والمنهجية. [10.2] [91.6]

كما برز دور وزارة الشؤون القانونية في متابعة الأبعاد القانونية للانتهاكات، وإبراز آثارها على حقوق المدنيين وحرياتهم الأساسية، وتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى عرض القضية أمام المجتمع الدولي، والمطالبة بمساءلة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين. وقد أكدت وزيرة الشؤون القانونية، القاضية إشراق فضل المقطري، خلال مؤتمر 28 أكتوبر أهمية إبراز التداعيات القانونية والإنسانية للحصار والتصعيد، وضمان حماية المدنيين وفق القانون الدولي. كما أشارت في لقاء مع سفيرة المملكة المتحدة إلى متابعة مقاضاة المتورطين في ارتكاب الانتهاكات والجرائم بحق اليمنيين. ويُثبت ذلك بوصفه توجهًا وموقفًا رسميًا معلنًا بشأن المساءلة، دون الجزم ببدء إجراءات قضائية محددة أو إحالة ملفات بعينها ما لم تتوافر وثائق تثبت ذلك. [45.2] [45.5] [91.5] [91.6]

وفي الجانب الإنساني، تابعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حركة النزوح والاحتياجات الأساسية للأسر المتضررة، ورصدت الأضرار والانتهاكات والاحتياجات في محافظة تعز، كما عرضت خلال المؤتمر الحكومي بيانات تتعلق بالنزوح والخسائر البشرية والأضرار التي طالت المساكن والمنشآت التعليمية والصحية والطرق والجسور، إلى جانب التدخلات الإغاثية التي نفذتها المنظمات والمؤسسات المحلية بالتنسيق مع الوزارة والسلطات المحلية. وقد سبق تفصيل هذه الأرقام في البابين الثالث والرابع، ولذلك يُحال إليها هنا دون إعادة جمعها أو تقديمها باعتبارها حصيلة إضافية. [45.1] [45.2] [91.5]

أما وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد عرضت خلال المؤتمر فرص التنسيق مع المانحين الدوليين والشركاء الإقليميين والدوليين لتقديم الدعم اللازم لمحافظة تعز، ومساندة البرامج والمشروعات الإنسانية والتنموية، وتعزيز وصول الإمدادات والمساعدات إلى المناطق المتضررة. وتكتسب هذه التحركات أهمية في ضوء الحاجة إلى الانتقال من عرض الاحتياجات إلى حشد التمويل وتنسيق التدخلات ومتابعة تنفيذها. [45.2] [91.5]

وفي القطاع الصحي، عرضت وزارة الصحة العامة والسكان التحديات التي تواجه المرافق الصحية في محافظة تعز، والآثار المترتبة على صعوبة وصول الإمدادات الطبية والمستلزمات العلاجية، وانعكاس ذلك على قدرة المستشفيات والمراكز الصحية على تقديم خدماتها. وتكتسب هذه المتابعة أهمية خاصة في ظل الضغط المتزايد على خدمات الطوارئ والإحالة الطبية، وتراجع القدرة التشغيلية للمرافق الصحية، وهي وقائع سبق تناول تفاصيلها في الباب الثالث. [45.2] [91.5]

كما اضطلعت وزارة الإعلام بدور في عرض الموقف الحكومي وإعلان المطالب والبيانات الختامية للمؤتمرات الرسمية، ومن ذلك إعلان نائب وزير الإعلام صلاح العاقل البيان الختامي للمؤتمر الصحفي الحكومي المنعقد في 28 أكتوبر 2026. ويجب التمييز هنا بين الدور الإعلامي في إعلان المواقف والبيانات وبين الاختصاصات التنفيذية للوزارات والجهات المعنية بمتابعة الاستجابة. [45.2] [91.5]

وعلى مستوى السلطات المحلية، برزت متابعة محافظ تعز نبيل شمسان للأوضاع الإنسانية والأمنية والخدمية في المحافظة، وعرضه آثار القيود على حركة المواطنين والإمدادات والخدمات الصحية والتعليمية والمياه، إلى جانب مطالبته بفتح الطرق وضمان وصول الاحتياجات الأساسية. كما عرض محافظ لحج مراد الحالمي جهود السلطة المحلية في استقبال النازحين القادمين من تعز وتقديم المساعدات والإسناد لهم، مؤكدًا أهمية التضامن والتنسيق بين المحافظات لمواجهة التداعيات الإنسانية والأمنية.وتظل هذه المواقف منسوبة إلى الإحاطات الرسمية التي قدمها المحافظان، ولا تُعامل جميع الأرقام الواردة فيها باعتبارها حصائل مستقلة عن البيانات التي سبق عرضها في أبواب الرصد. [45.2] [91.5]

وعلى المستوى الحقوقي والمدني، تبرز أهمية متابعة الشبكة الوطنية لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب المنظمات الحقوقية المحلية، في رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين، ومتابعة مدى وصولهم إلى المأوى والغذاء والرعاية الصحية والمياه والخدمات الميسرة، ورصد الفجوات التي قد تؤدي إلى استبعادهم من برامج الإغاثة أو آليات التسجيل والاستجابة. كما تكتسب متابعة احتياجات هذه الفئات أهمية خاصة في المناطق المتأثرة، ومنها تعز وعدن ولحج وشبوة، حيث تتداخل آثار النزوح وتضرر الخدمات ومحدودية الحركة مع الاحتياجات المرتبطة بالإعاقة.

ويقتضي توثيق عمل الشبكة والمنظمات الحقوقية التمييز بين أنشطة المناصرة والتوعية والمتابعة، وبين التدخلات الميدانية أو المساعدات التي يمكن إثبات تنفيذها. كما ينبغي أن يتضمن التوثيق ما أمكن من معلومات عن طبيعة الاحتياجات التي جرى رصدها، والجهات التي تم التواصل معها، والمطالب أو التوصيات التي رفعتها هذه الجهات، ومدى الاستجابة لها، دون نسبة نتائج محددة إليها ما لم تكن موثقة في بيانات أو تقارير منشورة.

وتوضح هذه التحركات أن الاستجابة الحكومية والحقوقية لم تكن محصورة في جهة واحدة، بل توزعت بين الرصد والتوثيق القانوني، ومتابعة النزوح والاحتياجات، والتنسيق مع المانحين، ومتابعة الخدمات الصحية، وعرض المواقف الرسمية، ومناصرة الفئات الأكثر هشاشة. غير أن تقييم فاعلية هذه التحركات يتطلب متابعة ما تحقق منها عمليًا، ومدى انعكاسها على حماية المدنيين وتحسين الوصول إلى الخدمات والمساعدات.

إضافة توثيقية بشأن تعز وعدن ولحج وشبوة: أظهرت الإحاطة الأممية أمام مجلس الأمن في 9 أكتوبر أن القتال استمر في المرتفعات الواقعة غرب وجنوب مدينة تعز وامتد إلى لحج، مع تدهور سريع في الوضع الإنساني في تعز. كما أشار المتحدث باسم الأمم المتحدة في 11 سبتمبر إلى نزوح أسر باتجاه تعز وعدن ولحج وأبين، وإلى تعطل وصول المساعدات بسبب قطع الطرق وتضرر ميناء المخا. وتُستخدم هذه المعلومات لتوضيح امتداد الأثر الإنساني جغرافيًا، مع عدم اعتبارها بديلًا عن المصادر المحلية الخاصة بكل محافظة. [91.7] [91.8]

5.3. التحركات الحكومية والحقوقية ومتابعة أوضاع المدنيين

ركزت المواقف الأممية خلال فترة الرصد على التحذير من اتساع الاحتياجات الإنسانية وتفاقم آثار التصعيد على السكان، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي شهدت مواجهات أو موجات نزوح أو تراجعًا في الخدمات الأساسية.

وفيما يتعلق بمحافظة تعز، تناولت بيانات أممية الوضع الإنساني وتداعيات التصعيد، مع التحذير من تدهور الأوضاع الإنسانية وضرورة حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وتكتسب هذه البيانات أهمية في تحديد طبيعة المخاطر التي تواجه السكان، لكنها لا تُعد بديلًا عن التوثيق الفردي للحوادث أو التحقيق في المسؤولية عن الانتهاكات. [19.1] [19.2]

كما تناولت الإحاطات الأممية تطورات الوضع في اليمن، بما في ذلك المخاطر المرتبطة باستمرار التصعيد، وتأثيره على المدنيين والعملية السياسية والجهود الرامية إلى خفض التوتر. ويجب قراءة هذه الإحاطات في سياقها الزمني، وعدم الخلط بين ما ورد فيها من تقييمات عامة وبين الوقائع الميدانية التي تحتاج إلى أدلة مستقلة. [20] [21.1]

وفي 15 سبتمبر 2026، قدم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة خالد خياري إحاطة أمام مجلس الأمن بشأن التطورات في اليمن ومحيط مضيق باب المندب، أشار فيها إلى تصاعد المواجهات على الساحل الغربي، وتقدم القوات الحوثية باتجاه المضيق، والتحركات العسكرية المقابلة التي أعلنت عنها الحكومة اليمنية، إلى جانب المخاوف المرتبطة باضطراب الملاحة في البحر الأحمر واستمرار الاضطرابات في مضيق هرمز. وتُظهر الإحاطة أن الأمم المتحدة تعاملت مع التطورات بوصفها أزمة تتجاوز خطوط المواجهة المحلية إلى مخاطر أوسع على أمن الملاحة والتجارة الدولية. [27.1]

وفي 9 أكتوبر 2026، قدم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إحاطة إلى مجلس الأمن أشار فيها إلى عودة اليمن إلى مواجهات واسعة النطاق، وانتشار الاشتباكات على جبهات متعددة، واستمرار القتال في المرتفعات الواقعة غرب وجنوب مدينة تعز وامتداده إلى محافظة لحج، إلى جانب التطورات العسكرية في الساحل الغربي ومأرب والجوف وحجة. كما حذر من التدهور السريع للوضع الإنساني في تعز، وتناول الهجمات التي طالت منشآت مدنية وقطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية. [91.7]

وعلى مستوى الاستجابة الإنسانية، أكدت البيانات الأممية ضرورة حماية المدنيين، واحترام القانون الدولي الإنساني، وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق. كما تناولت صعوبات وصول الوكالات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، وتأثير إغلاق الطرق والقيود الأمنية على نقل الغذاء والوقود والإمدادات الطبية، وهي تحديات سبق تفصيل آثارها في الباب الرابع. [19.1] [19.2] [21.1]

وتتطلب قراءة المواقف الأممية التمييز بين إحاطات مجلس الأمن التي تتناول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية، والبيانات الإنسانية التي تصدرها الوكالات المتخصصة، والتقارير الحقوقية التي تتناول أنماط الانتهاكات والضحايا.فلكل منها نطاق اختصاص ومنهجية مختلفة، ولا يجوز التعامل معها باعتبارها مصدرًا واحدًا أو حصيلة موحدة.

إضافة توثيقية بشأن الموقف الأممي من تعز: في 1 أكتوبر 2026، أصدر المبعوث الخاص بيانًا بشأن تعز أعرب فيه عن قلقه من تصاعد القتال والمخاطر الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون. وفي إحاطته أمام مجلس الأمن في 9أكتوبر، ربط بين اتساع المواجهات وتدهور الوضع الإنساني، وأكد ضرورة حماية المدنيين والمرافق الطبية والعاملين في المجال الإنساني، واستمرار المسار السياسي بالتوازي مع التطورات العسكرية. [91.7] [91.9]

كما أظهر تحديث اليونيسف الصادر في 11 أكتوبر 2026 أن التصعيد حول تعز وتعطل طريق الإمداد الجنوبي أثّرا على حركة المدنيين ووصول الإمدادات الأساسية، وأن المنظمة الدولية للهجرة سجلت نزوح أكثر من 200 ألف شخص خلال الفترة من 3 سبتمبر إلى 10 أكتوبر، بينهم نحو 110 آلاف طفل وفق تقدير التحديث. كما أشار التحديث إلى أن 98 مرفقًا صحيًا في تعز كانت تعمل جزئيًا أو خارج الخدمة، وإغلاق 85 مدرسة في لحج بسبب القتال. وتُدرج هذه البيانات في نطاقها الزمني المحدد، ولا تُدمج مع تحديثات النزوح السابقة ذات الفترات المختلفة. [91.10]

5.5. المواقف الإقليمية والدولية والتطورات المتزامنة في المنطقة

عكست المواقف الإقليمية والدولية خلال فترة الرصد اهتمامًا بتداعيات التصعيد على أمن المنطقة، وبالمخاطر التي قد تنتج عن اتساع نطاق المواجهات واستهداف المنشآت الحيوية والمرافق المدنية.

ويقتضي التوثيق الحقوقي الفصل بين المواقف السياسية والأمنية للدول، وبين التزامات أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني. فالمواقف الصادرة عن الدول أو التحالفات لا تحسم بذاتها التكييف القانوني لأي هجوم، كما أن الإدانة السياسية لا تُغني عن التحقيق في الوقائع وتحديد المسؤولية وفق الأدلة المتاحة.

وتظل حماية المدنيين والمنشآت المدنية، وضمان عدم تعريض المرافق الحيوية للخطر، من الالتزامات التي يتعين على جميع الأطراف مراعاتها، بصرف النظر عن المواقف السياسية المتبادلة.

ولم يجرِ التصعيد في اليمن بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة خلال سبتمبر وأكتوبر 2026، بل تزامن مع اتساع المواجهة المرتبطة بالحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وتصاعد التوترات الأمنية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وما صاحب ذلك من مخاطر على منشآت الطاقة والمطارات والممرات البحرية الدولية. وقد انعكست هذه التطورات على المشهد اليمني، خصوصًا مع امتداد المواجهات إلى الساحل الغربي ومحيط مضيق باب المندب، وتصاعد الهجمات العابرة للحدود باتجاه الأراضي السعودية. [27.1] [91.7] [91.11]

وفي هذا السياق، تناولت إحاطة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في 15 سبتمبر 2026 تصاعد المواجهات في محيط مضيق باب المندب، والتقدم العسكري على الساحل الغربي اليمني، والتحركات العسكرية المقابلة، بالتزامن مع اضطراب الأوضاع في مضيق هرمز وما ترتب عليه من مخاوف بشأن أمن الملاحة الدولية وأسواق الطاقة والأمن الغذائي. كما أشارت الإحاطة إلى هجمات استهدفت منشآت سعودية، وإلى دعوات لاحتواء التصعيد وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وضمان حرية الملاحة. [27.1]

وعلى المستوى الإقليمي، برزت التحركات السعودية والمصرية في ظل تصاعد الهجمات على السعودية وتهديدات أمن البحر الأحمر وباب المندب. ففي 26 أكتوبر 2026، وافق البرلمان المصري على تفويض الرئيس عبد الفتاح السيسي باتخاذ تدابير لدعم الدفاع عن الأراضي السعودية وسيادتها إذا طلبت المملكة ذلك، دون أن يتضمن القرار إعلانًا عن نشر قوات مصرية أو تنفيذ تدخل عسكري فعلي. كما سبقت ذلك تحركات واتصالات مصرية سعودية تناولت التطورات الأمنية والإقليمية، مع تأكيد الموقف المصري المعلن بأن أي دعم دفاعي محتمل يستهدف حماية الأراضي السعودية ولا يعني المشاركة في هجوم على اليمن. [91.11]

وفي الإطار ذاته، شهدت العلاقات السعودية الإماراتية اتصالات ولقاءات على مستوى المسؤولين، من بينها لقاء وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان مع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في أبوظبي بتاريخ 18 أكتوبر 2026، ولقاؤه نائب رئيس الدولة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان. وتناولت اللقاءات التطورات الإقليمية وسبل تعزيز التعاون والتنسيق والعمل الخليجي المشترك، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وتكتسب هذه التحركات أهمية في قراءة المواقف الإقليمية من التصعيد اليمني، مع ضرورة التمييز بين ما أعلن رسميًا بشأن التنسيق والتعاون، وبين التحليلات الصحفية المتعلقة بأهدافه أو نتائجه المحتملة. [91.12]

أما على المستوى الدولي، فقد تركزت التحركات الدبلوماسية على احتواء التصعيد ومنع اتساع نطاق المواجهات. وشملت تحركات المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن لقاءات واتصالات في الرياض ومسقط والقاهرة وواشنطن خلال النصف الثاني من سبتمبر وبداية أكتوبر، لبحث التطورات العسكرية والسياسية وتداعياتها الإقليمية، بما في ذلك أمن البحر الأحمر. كما ناقش مجلس الأمن في 9 أكتوبر تطورات اليمن والهجمات العابرة للحدود على السعودية، مع تأكيد الدعوات إلى ضبط النفس وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية واستئناف المسار السياسي برعاية الأمم المتحدة. [91.7] [91.13]

وتُظهر هذه التطورات أن التصعيد في اليمن أصبح مرتبطًا بسياق إقليمي أوسع يتداخل فيه أمن الخليج والبحر الأحمر ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، إلى جانب المصالح الدولية المرتبطة بالطاقة والتجارة والملاحة. ومع ذلك، ينبغي عدم الخلط بين هذا الترابط السياسي والأمني وبين إسناد المسؤولية القانونية عن الهجمات أو الوقائع الميدانية؛ إذ يتطلب تحديد المسؤولية عن كل حادثة تحقيقًا مستقلًا وفحصًا للأدلة والظروف المحيطة بها.

5.6 المؤتمر الصحفي الحكومي في 28 أكتوبر 2026 والمطالب الموجهة إلى المجتمع الدولي

في 28 أكتوبر 2026، عُقد مؤتمر صحفي حكومي في العاصمة المؤقتة عدن، برعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، لعرض الانتهاكات والتداعيات الإنسانية والصحية والقانونية التي شهدتها محافظة تعز، ومناقشة الموقف الحكومي والمطالب الموجهة إلى المجتمع الدولي. وشارك فيه عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين والمحليين، من بينهم وزيرة الشؤون القانونية القاضية إشراق فضل المقطري، ووزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل مختار اليقعي، ووزير حقوق الإنسان مشدل محمد، ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الفقمي، ومحافظ تعز نبيل شمسان، ومحافظ لحج مراد الحالمي، فيما أعلن نائب وزير الإعلام صلاح العاقل البيان الختامي للمؤتمر. (91.8)

وتضمنت مداخلات الجهات الحكومية عرضًا متعدد القطاعات للتداعيات الناجمة عن التصعيد والحصار؛ إذ استعرضت وزارة حقوق الإنسان أعمال الرصد والتوثيق وجمع البلاغات والأدلة والشهادات، وما أعلنته من وقائع تتعلق باستهداف المدنيين والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والقيود المفروضة على الحركة. كما عرضت وزارة الصحة الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية وتعطل الخدمات الطبية وصعوبات وصول الإمدادات العلاجية، فيما تناولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التداعيات الاجتماعية والإنسانية وبيانات النزوح والأضرار والاحتياجات والتدخلات الإغاثية. واستعرضت وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهود التنسيق مع المانحين والشركاء وحشد الدعم للبرامج الإنسانية والتنموية. (45.1) (45.2) (91.8)

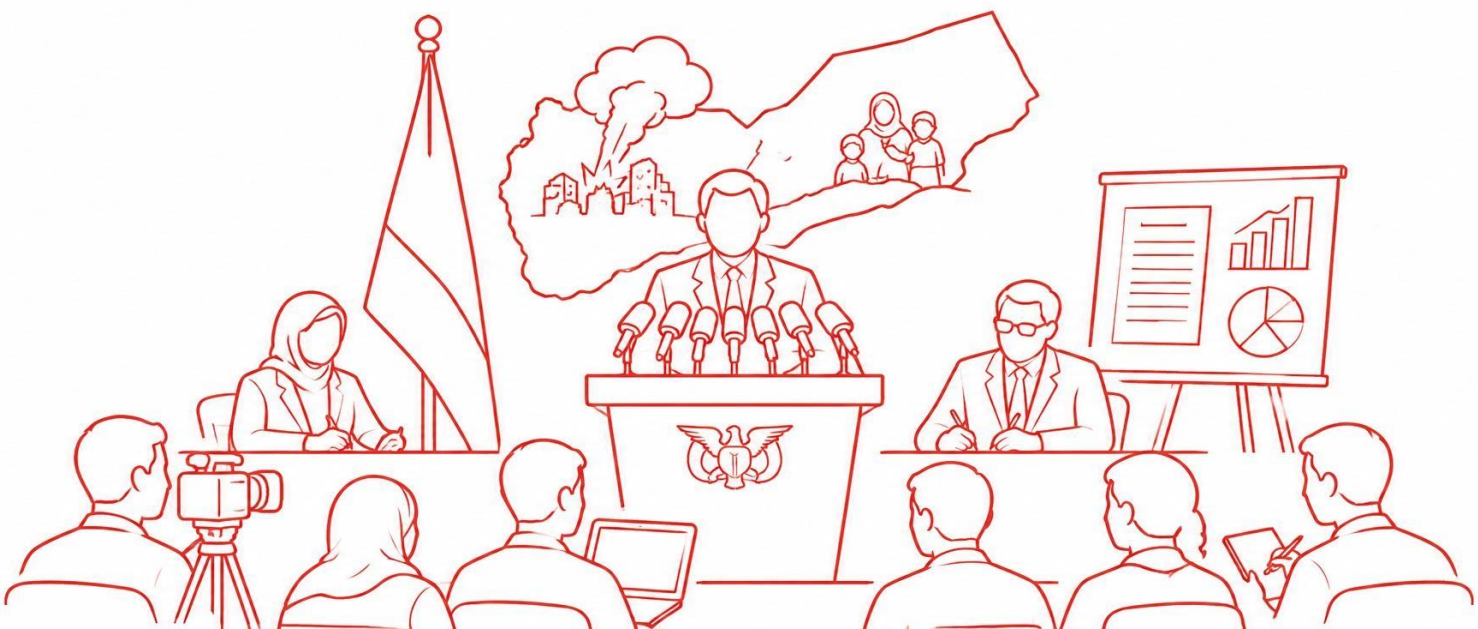

الباب الثامن: المراجع والمصادر

8.1. المراجع الأممية والدولية والإنسانية

أولًا: الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

[27.3] مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، بيان بشأن التصعيد الأخير في اليمن، 7 سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

الرابط الاضافي للصفحة الرسمية

[27.4] إحاطة هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، أمام مجلس الأمن، 10 سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

[27.5] مداخلة ممثلة لاتفيا أمام مجلس الأمن بشأن اليمن.

رابط نص الجلسة

رابط تسجيل الأمم المتحدة الرسمي

ملاحظة توثيقية: الرابط الأول تفريغ آلي لنص الجلسة، وليس محضرًا رسميًا معتمدًا، بينما الرابط الثاني تسجيل منشور عبر منصة الأمم المتحدة.

[91.9] مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، بيان بشأن تعز والتصعيد، 1 أكتوبر 2026.

الرابط المباشر

[1.4] و[91.7] إحاطة هانس غروندبرغ أمام مجلس الأمن، 9 أكتوبر 2026.

الرابط المباشر

[19.1] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بيان المنسق الإنساني في اليمن، لوران بوكيرا، بشأن الوضع الإنساني في محافظة تعز، 20 أكتوبر 2026.

الرابط المباشر

ثانيًا: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة

[20] مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الإحاطة الصحفية في جنيف بشأن الضحايا المدنيين في اليمن، 18 سبتمبر 2026.

رابط الاحاطة

نص الاحاطة

التسجيل الرسمي

[24.1] منظمة الصحة العالمية، بيان بشأن توسيع الاستجابة الصحية مع تصاعد النزاع وتفاقم الاحتياجات الصحية في اليمن، سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

[24.3] منظمة الصحة العالمية، الإحاطة الصحفية في جنيف، 29 سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

صفحة مجموعة الصحة في اليمن

ثالثًا: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

[23.2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بيان بشأن تجدد الأعمال العدائية في اليمن ودفع أكثر من 12 مليون طفل إلى أزمة أعمق، سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

[23.3] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، مسح مؤشرات الطفولة المتعددة في اليمن 2022–2023، الملخص الإحصائي للمؤشرات المتعلقة بالأطفال.

الرابط المباشر لملف PDF

رابعًا: برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر

[25.1] برنامج الأغذية العالمي، تحذير بشأن تفاقم الجوع في اليمن مع تصاعد النزاع ونزوح آلاف الأشخاص، أكتوبر 2026.

الرابط المباشر

[26] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النظام الصحي في اليمن يواجه ضغوطًا متزايدة مع تصاعد القتال، أكتوبر 2026.

الرابط المباشر

[26 – الوثيقة الثانية] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دعم الإفراج عن محتجزين في صنعاء، أكتوبر 2026.

الرابط الوارد في القائمة

صفحة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة باليمن

رابط إضافي للنسخة المنشورة بشأن الافراج عن 159 محتجزًا

[26.1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تسليم 22 طنًا من الإمدادات الطبية لدعم المستشفيات اليمنية الواقعة في مناطق المواجهات، 18 سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

خامسًا: منظمة أنقذوا الأطفال

[31.1] منظمة أنقذوا الأطفال، مقتل 19 طفلًا وإصابة 49 آخرين خلال 40 يومًا من العنف في اليمن، سبتمبر 2026.

الرابط المباشر

سادسًا: مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية

[21] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة بيانات النزوح في اليمن، تحديث أكتوبر 2026.

الرابط المباشر

خريطة النزوح

لوحة النظرة العامة

[21 – ملاحظة توثيقية بشأن النزوح]

لوحة بيانات المفوضية

لوحة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة

[22.1] المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في اليمن، تحديثات النزوح خلال عام 2026.

الرابط المباشر

[22.2] المنظمة الدولية للهجرة، سلسلة تقارير الرصد السريع للنزوح في اليمن (Rapid Displacement Tracking).

الرابط المباشر لسلسلة التقارير

صفحة بيانات الرصد السريع

سابعًا: المراجع الدولية والفرنسية

وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، صفحة اليمن – العلاقات السياسية والاقتصادية.

الرابط

8.2. المراجع الحكومية والرسمية

أولاً: وزارة حقوق الإنسان

[10.1] وزارة حقوق الإنسان، بيان إدانة استهداف قصر المعاشيق، أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[32] وزارة حقوق الإنسان، بيانات وإفادات بشأن تجنيد الأطفال.

بيان 22 سبتمبر 2026

بيان 30 سبتمبر 2026

[45.2] وزارة حقوق الإنسان، تغطية المؤتمر الحكومي بشأن الانتهاكات في محافظة تعز، أكتوبر 2026.

رابط

[45.5] تصريح وزيرة الشؤون القانونية إشراق المقطري خلال المؤتمر الحكومي بشأن الانتهاكات في محافظة تعز، 28 أكتوبر 2026، والمواد الحكومية المرتبطة بالتصريح.

رئاسة الوزراء

وزارة حقوق الإنسان

وكالة سبأ

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

صحيفة الأيام

روابط إضافية متعلقة بتصريحات لوزيرة إشراق المقطري:

برّان برس، حوار مصوّر مع الوزيرة حول التشريعات وانعقد مجلس النواب، 3 أكتوبر 2026

تغطية تصريحات الوزيرة بشأن إعداد ملف لمقاضاة الحوثيين أمام القضاء الدولي، 22 أكتوبر 2026

رئاسة الوزراء، خبر زيارة رئيس الوزراء لوزارة الشؤون القانونية، 21 أكتوبر 2026

إضافات إلى مجموعة مراجع وزارة حقوق الإنسان:

بيان الوزارة بشأن التصعيد في تعز واستهداف المدنيين والنازحين والمنشآت التعليمية، 3 سبتمبر 2026

بيان الوزارة بشأن الحصيلة الأولية للضحايا منذ 3 سبتمبر، 13 سبتمبر 2026

بيان الوزير أمام مجلس حقوق الانسان بشأن حصيلة التصعيد، 2 أكتوبر 2026

بيان الوزارة بشأن حصار تعز وقطع الإمدادات، 12 أكتوبر 2026

بيان الوزارة بشأن استهداف مطار عدن ومقر خفر السواحل، 24 أكتوبر 2026، وفق الرابط المتاح

بيان الوزارة بشأن التحذير من كارثة إنسانية في تعز، 26 أكتوبر 2026

صفحة الوزارة الرسمية

ثانيًا: وزارة الخارجية وشؤون المغتربين

[11.2] وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، رسالة الحكومة اليمنية إلى مجلس الأمن والأمين العام بشأن استهداف مطار عدن، أكتوبر 2026.

رابط المباشر

ثالثًا: وزارة النقل والهيئات الرسمية المعنية بالطيران

[12.1 – 7 أكتوبر] وزارة النقل، بيان بشأن استهداف مطار عدن.

رابط المباشر

[12.1 – 24 أكتوبر] وزارة النقل، بيان بشأن استهداف المطار بصاروخين.

رابط المباشر

[12.1 – تصريح الوزير 24 أكتوبر] وزارة النقل، تصريح وزير النقل بشأن استمرار نشاط المطار.

رابط المباشر

[12.2 – مادة 28 أكتوبر] وزارة النقل، بيان استهداف مطار عدن للمرة السادسة.

رابط المباشر

[12.7] وزارة النقل، بيان 28 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[12.8] الهيئة العامة للطيران المدني، بيان 28 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[12.9] الخطوط الجوية اليمنية، تحويل مسار الرحلات عبر جيبوتي.

رابط المباشر

[12.10] وزارة النقل، اجتماع وزارة النقل والسلطة المحلية، 27 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[12.11] وزارة النقل، استئناف نشاط مطار عدن، 29 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

رابعًا: وزارة الداخلية والجهات الحكومية ذات الصلة

[45.3] وزارة الداخلية، بيان بشأن الأحداث الأمنية ذات الصلة.

رابط المباشر

[36.2] وزارة الداخلية، البيان المنشور بشأن تصريح الناطق الرسمي للقوات المسلحة اليمنية، العقيد الركن ماجد النزيلي، بشأن استهداف مطار عدن وقصر المعاشيق بصواريخ باليستية، 30 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

خامسًا: رئاسة الوزراء والمؤتمر الحكومي بشأن الانتهاكات في تعز

[45.1] إحاطة حكومية بشأن النزوح في محافظة تعز، 28 أكتوبر 2026، وما ورد فيها من إفادة بشأن نزوح أكثر من 135 ألف شخص خلال شهرين.

رابط لمنشور لدى وكالة الأناضول

[45.2] المؤتمر الحكومي بشأن الانتهاكات في محافظة تعز، المنعقد في عدن يوم 28 أكتوبر 2026.

رئاسة الوزراء

وزارة حقوق الانسان

وكلة سبأ – تغطية الحكومية للمؤتمر

وزارة التخطيط والتعاون الدولي – لتغطية لمنشورة للمؤتمر

صحيفة الأيام – تغطية المؤتمر وكلمات الوزراء

عدن الغد – تغطية المؤتمر

سهيل نت – تغطية المؤتمر

[45.5] تصريح وزيرة الشؤون القانونية إشراق المقطري بشأن المساءلة والانتهاكات خلال المؤتمر الحكومي بشأن محافظة تعز، 28 أكتوبر 2026.

رئاسة الوزراء

وزارة حقوق الانسان

وكلة سبأ

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

صحيفة الأيام

روابط إضافية لتصريحات لوزيرة:

حوار مصوّر مع الوزيرة حول التشريعات وانعقد مجلس النواب، برّان برس، 3 أكتوبر 2026

تغطية تصريحات الوزيرة بشأن إعداد ملف لمقاضاة الحوثيين أمام القضاء الدولي، صحيفة الثوري، 22 أكتوبر 2026

سادسًا: السلطة المحلية ومجلس الوزراء في عدن

[15.1] السلطة المحلية بمحافظة عدن، بيان إدانة استهداف قصر المعاشيق، 15 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[13.2] مجلس الوزراء، بيان بشأن استهداف قصر المعاشيق، 15 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

سابعًا: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) – البيانات والأخبار الرسمية

[17.2] وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، إعلان محافظ شبوة ارتفاع حصيلة شهداء معسكر تدريب المستجدين إلى 73 شهيدًا و14 مفقودًا، أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[37.1] وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، تحديث حصيلة ضحايا الهجوم على معسكر تدريب المستجدين في شبوة.

رابط الأول

رابط تحديث الحصيلة

[36.2] وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، تصريح ماجد القزيلي بشأن استهداف مطار عدن وقصر المعاشيق، 30 أكتوبر 2026.

رابط المباشر

[91.1] أخبار تحركات رئاسة مجلس القيادة الرئاسي، وفق المواد الرسمية المنشورة.

وكلة سبأ – عودة عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي إلى العاصمة المؤقتة عدن، 1 أكتوبر 2026

وكلة سبأ – لقاء المحرمي برئيس الوزراء، 3 أكتوبر 2026

أرشيف وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، قسم الرئاسة

أرشيف الأخبار الحكومية ذات الصلة

ثامنًا: الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد – عدن

الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، بيانات وأخبار الهيئة المتعلقة بمطار عدن، وأضرار المطار واستئناف نشاطه.

رابط

ملاحظة: يتضمن أرشيف الهيئة مواد مرتبطة بتطورات 28 و29 أكتوبر، ويُستفاد منه في توثيق بيانات الهيئة بصورة منفصلة عن بيانات وزارة النقل.

تاسعًا: المراجع الحكومية السعودية المتعلقة بالطيران

[41.1] الهيئة العامة للطيران المدني السعودية، بيان بشأن تعرض مطاري أبها والملك خالد الدوليين لاعتداءين استهدفا مرافقهما، 7 أكتوبر 2026.

وكالة الأنباء السعودية «واس»

[41.2] الهيئة العامة للطيران المدني السعودية، بيان بشأن اعتداءين استهدفا مرافق مطار الملك خالد الدولي وطائرة تابعة للخطوط السعودية، 9 أكتوبر 2026.

وكالة الأنباء السعودية «واس»

[41.3] الهيئة العامة للطيران المدني السعودية، بيان بشأن اعتداء استهدف مطار الملك خالد الدولي بالرياض، 11 أكتوبر 2026.

وكالة الأنباء السعودية «واس»

[41.4] الهيئة العامة للطيران المدني السعودية، بيان إلحاقي بشأن الاعتداء على مطار الملك فهد الدولي بالدمام، 22 أكتوبر 2026.

وكالة الأنباء السعودية «واس»

بيان الحاقي للهيئة العامة للطيران المدني بشأن الاعتداء على مطار الملك فهد الدولي، 22 أكتوبر 2026

ملاحظة: هذه البيانات تتعلق بمطارات داخل المملكة العربية السعودية، وتبقى مستقلة عن مراجع مطار عدن.

8.3. المراجع الحقوقية والوطنية والمحلية غير الحكومية

أولًا: اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

[18] و[91.3] للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التقرير الدوري الرابع عشر.

الرابط

رابط إضافي للصفحة المتعلقة بالتقرير

ثانيًا: الشبكة الوطنية لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي االإعاقة

Www.nnarpd.org

[90] تقرير دروع بشرية

الرابط المباشر للتقرير

ثالثًا: مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي والمنتدى الاقتصادي اليمني

[44.2] مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تقرير «تعز تحت الحصار: الأثر الاقتصادي والإنساني لإغلاق الطرق»، أكتوبر 2026.

الرابط الوارد سابقًا – النسخة الانجليزية

رابط المركز

رابط إضافي للنسخة المنشورة لدى المنتدى الاقتصادي اليمني

النسخة المنشورة لدى المنتدى الاقتصادي اليمني بعنوان «تعز تحت الحصار: التداعيات الاقتصادية والإنسانية لإغلاق الطرق»، 12 أكتوبر 2026

إحاطة إضافية لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: الإحاطة الثالثة بشأن الوضع الإنساني في تعز، «الحصار يفاقم معاناة السكان رغم التحسن المؤقت في الإمدادات»، 25 أكتوبر 2026.

رابط المركز

رابط النسخة المنشورة لدى المنتدى الاقتصادي اليمني

الموقع العام لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

رابعًا: مركز المخا للدراسات الاستراتيجية

مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، الإحاطة الشهرية – أكتوبر 2026.

الرابط

مواد إضافية للمركز:

- «تحت الحصار: التداعيات الإنسانية لحصار الحوثيين لمدينة تعز»، 21 أكتوبر 2026.
- «عملية فجر اليمن: المبادرة العسكرية لاستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي»، 5 أكتوبر 2026.
- «برنامج صندوق النقد في اليمن: حدود الفاعلية ومتطلبات الإصلاح في اقتصاد منقسم وهش»، 12 أكتوبر 2026.
- «استلهام نموذج هرمز: إمكانات توظيف مرتفعات تعز لاستدامة التهديد البحري»، 26 أكتوبر 2026.
- «الموجز الاقتصادي – أكتوبر 2026»، نُشر في 2 نوفمبر 2026.

الموقع العام

خامسًا: المراجع البحثية والاقتصادية الدولية المساندة

[46.1] البنك الدولي، تحديث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2026، بعنوان:

From Divide to Opportunity: AI, Jobs, and Growth.

صفحة التحديث الإقليمي

رابط الوثيقة

تحديث البنك الدولي الخاص باليمن، مايو 2026

8.4. الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات والقواعد والقرارات القانونية الدولية

أولًا: المبادئ والقرارات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والمدنيين

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

النص العربي الرسمي

نسخة الأمم المتحدة المصورة باللغة العربية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.

مرجع الأمم المتحدة للصكوك الدولية

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.

مرجع الأمم المتحدة للصكوك الدولية

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965.

مرجع الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979.

مرجع الأمم المتحدة

اتفاقية مناهضة التعذيب، 1984.

الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

مرجع الأمم المتحدة

اتفاقية حقوق الطفل، 1989.

مرجع الأمم المتحدة

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، 2000.

مرجع الأمم المتحدة للصكوك الدولية

ثالثًا: المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

[70] مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الرابط

[71] قرار مجلس الأمن رقم 2286 لعام 2016، بشأن حماية الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة.

الرابط

[72] قرار مجلس الأمن رقم 2417 لعام 2018، بشأن الصلة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة.

الرابط

[73] قرار مجلس الأمن رقم 2601 لعام 2021، بشأن حماية التعليم والمدارس والأطفال في النزاعات المسلحة.

الرابط

[74] قرار مجلس الأمن رقم 1674 لعام 2006، بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

الرابط

[75] رابط سجل الأمم المتحدة للوثيقة S/2026/390

رابط الوثيقة

[76] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزمة التوجيهات بشأن مشاركة المفوضية في حالات النزوح الداخلي.

الرابط

ثانيًا: اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية

[77] البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1977، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

الرابط الوارد ضمن المراجع القانونية

رابط النص العربي المنشور لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر

اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949: اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وهي من المراجع الأساسية في حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة.

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977: البروتوكول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1977: البروتوكول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، ويُحفظ ضمن المرجع [77] أعلاه، مع الروابط الإضافية المثبتة الخاصة به.

رابعًا: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006.

النص العربي للاتفاقية

صفحة الأمم المتحدة الخاصة بالاتفاقية، وتتضمن النسخة العربية

سجل الاتفاقية في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يُدرج إلى جانب الاتفاقية بوصفه صكًا قانونيًا مستقلًا، ولا يُدمج نصه مع نص الاتفاقية.

صفحة الأمم المتحدة التي تعرض الاتفاقية والبروتوكول الاختياري

مصدر الأمم المتحدة الشامل لقائمة الصكوك الدولية

صفحة الأمم المتحدة في جنيف عن معاهدات حقوق الانسان

بوابة الأمم المتحدة العامة لحقوق الانسان

8.5. المراجع الإعلامية والصحفية والميدانية

أولًا: وكالة رويترز

[4.13] رويترز، تقرير بشأن إطلاق صواريخ باتجاه مطار عدن، 7 أكتوبر 2026.

الرابط

[4.14] رويترز، تغطية بشأن التطورات المرتبطة بقصر المعاشيق، 15 أكتوبر 2026.

الرابط

[4.10] و[43.3] رويترز، دعوة الحوثيين إلى الإخلاء الفوري لمطار عدن، 28 أكتوبر 2026.

الرابط

نسخة إضافية لدى ذا برنت

[4.15] رويترز، هجوم معسكر العَلَم في شبوة، 19 أكتوبر 2026.

الرابط

ثانيًا: وكالة الأناضول

[32.3] وكالة الأناضول، تقرير بشأن استهداف مطار الريان الدولي في حضرموت بطائرات مسيّرة، 21 أكتوبر 2026.

الرابط

[32.3 – مادة إضافية] وكالة الأناضول، إعلان الجيش استهداف مطار الريان للمرة الرابعة خلال ساعات، أكتوبر 2026.

الرابط

[36.1] تقرير التطورات العسكرية في مديرية الوازعية بمحافظة تعز، ضمن العمليات العسكرية المعلنة في أكتوبر 2026.

قناة الجزيرة، «القوات اليمنية تطلق عملية لاستعادة الوازعية من الحوثيين في تعز»، 7 أكتوبر 2026

[45.1] وكالة الأناضول، تصريح وزير الشؤون الاجتماعية بشأن نزوح أكثر من 135 ألف شخص في محافظة تعز خلال شهرين، أكتوبر 2026.

الرابط

[4.16] وكالة الأناضول، إعلان الحكومة اليمنية بشأن استهداف مطار عدن وقصر المعاشيق، 30 أكتوبر 2026.

الرابط

الرابط بصيغة الهاتف

رابط إضافي بصيغة الهاتف ورد في القائمة

ثالثًا: مركز سوث24 للأخبار والدراسات

[42.1] مركز سوث24، تقرير بشأن استهداف مطار عدن، 7 أكتوبر 2026.

الرابط

[42.2] مركز سوث24، تقرير وخريطة تفاعلية للأحداث والهجمات في جنوب اليمن.

الرابط

[42.3] مركز سوث24، تقرير بشأن استهداف المطارات في عدن وحضرموت، 21 أكتوبر 2026.

الرابط

[42.5] مركز سوث24، تقرير بشأن التطورات والهجمات في جنوب اليمن، 28 أكتوبر 2026.

الرابط

مواد إضافية من مركز سوث24:

تغطية هجمات مطار عدن يوم 28 أكتوبر 2026، والإخلاء والتحذير من استهداف المطار

الخريطة التفاعلية لتطور المواجهات في تعز وباب المندب وهجمات عدن، للفترة من 3 الى 15 أكتوبر

تغطية استهداف مطار عدن في 17 أكتوبر

رابعًا: يمن مونيتور

[46.29] يمن مونيتور، أمن عدن يكشف تفاصيل استهداف مطار عدن بصاروخين، أكتوبر 2026.

الرابط

النسخة باللغة الإنجليزية

[43.1] يمن مونيتور، وزارة النقل اليمنية تدين استهداف مطار عدن وتكشف تفاصيل الهجوم.

الرابط

[34.2] و[91] يمن مونيتور، تغطية بشأن تصريح المتحدث العسكري لأنصار الله حول دعوة الموجودين في مطار عدن إلى الإخلاء، 28 أكتوبر 2026.

الرابط

[36.2] و[91] يمن مونيتور، تغطية بشأن تصريح المتحدث الرسمي للقوات المسلحة اليمنية، العقيد الركن ماجد النزيلي، حول استهداف مطار عدن وقصر المعاشيق، 30 أكتوبر 2026.

الرابط

رابط إضافي من شفق نيوز

وكالة الأناضول

خامسًا: وكالة فرانس برس والمصادر الصحفية الناقلة

[43.2] وكالة فرانس برس، تقرير بشأن الضربات التي استهدفت مجمع مطار عدن ومعسكر بدر.

الرابط المنشور لدى أهرام أونلاين

نسخة إضافية لدى ناميا

رابط إضافي من وكالة الصحافة اليمنية بشأن التطورات في محيط مطار عدن ومعسكر بدر

[37.1] وكالة فرانس برس، تقرير بشأن حصيلة الهجوم على معسكر تدريب تابع للحكومة اليمنية في محافظة شبوة، أكتوبر 2026.

الرابط المنشور لدى أهرام أونلاين

نسخة أخرى لتغطية فرانس برس

تغطية فرانس برس لدى وكالة الأنباء البنغلاديشية

تغطية راديو وتلفزيون أيرلندا

تغطية صحيفة الغارديان

سادسًا: التقارير الصحفية بشأن الوازعية ومعسكر العَلَم

[36.1] قناة الجزيرة، «القوات اليمنية تطلق عملية لاستعادة الوازعية من الحوثيين في تعز»، 7 أكتوبر 2026.

الرابط

[37.1] تغطيات صحفية بشأن الهجوم على معسكر العَلَم في محافظة شبوة، 19 أكتوبر 2026.

وكالة فرانس برس – أهرام أونلاين

وكالة فرانس برس – لوريان اليوم

وكالة فرانس برس – وكالة الأنباء البنغلاديشية

راديو وتلفزيون أيرلندا

الغارديان

وكالة الصحافة اليمنية، مادة بشأن البيان العسكري المتعلق بمعسكر العَلَم

مادة إضافية بشأن اليمنيين العسكريين المتعلقين بمعسكر العَلَم والتجمعات في السُّقيا ورأس العارة

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، تحديث الحصيلة الى 73 شهيدًا و14 مفقودًا

رابط سبأ للتحديث الأول

8.5. المراجع الإعلامية والصحفية والميدانية (تتمة)

سابعًا: التصريحات والبيانات العسكرية لأنصار الله والمواقع الناقلة

[34.1] بيان المتحدث العسكري لأنصار الله، يحيى سريع، بشأن استهداف معسكر العَلَم في محافظة شبوة، 19 أكتوبر 2026، وفق البيان المنقول عن المتحدث العسكري.

رابط البيان المنشور عبر وكالة الصحافة اليمنية

رابط إضافي يتناول البيانين العسكريين المنسوبين إلى المتحدث بشأن معسكر العَلَم والتجمعات في السُّقيا ورأس العارة

تغطية وكالة فرانس برس التي نقلت إعلان المتحدث العسكري عن استهداف شبوة بثلاثة صواريخ

تغطية إضافية لوكالة فرانس برس

تغطية صحيفة الغارديان، 19 أكتوبر 2026

مادة إضافية تنقل بيان المتحدث

[34.2] بيان المتحدث العسكري لأنصار الله، يحيى سريع، بشأن دعوة الموجودين في مطار عدن إلى الإخلاء الفوري، 28 أكتوبر 2026.

البيان المنشور عبر وكالة سبأ بصنعاء

تغطية وكالة الأناضول، وتشير إلى نشر التصريح عبر تليغرام

صحيفة الشروق، نقلًا عن قناة المتحدث الرسمية على تليغرام

يمن مونيتور

قناة العالم

وكالة الصحافة اليمنية

موقع ميريجا

وكالة شينخوا، وتذكر نشر التصريح عبر منصة إكس

وكالة فرانس برس، كما نقلتها صحيفة تايمز أوف إسرائيل

وكالة فرانس برس، كما نقلتها صحيفة داون

وكالة فرانس برس، كما نقلتها صحيفة نهارنت

رويترز، كما نقلتها صحيفة ذا برنت

رويترز، نسخة إضافية

ثامنًا: التصريح العسكري بشأن استهداف مطار عدن وقصر المعاشيق

[36.2] تصريح الناطق الرسمي للقوات المسلحة اليمنية، العقيد الركن ماجد النزيلي، بشأن استهداف مطار عدن وقصر المعاشيق بصواريخ باليستية، 30 أكتوبر 2026.

البيان المنشور لدى وزارة الداخلية اليمنية

وكالة سبأ

يمن مونيتور

شفق نيوز

وكالة الأناضول

عربي21

صحيفة Arab News

تاسعًا: تقرير فرانس برس بشأن معسكر بدر ومجمع مطار عدن

[43.2] وكالة فرانس برس، تقرير بشأن الضربات التي استهدفت مجمع مطار عدن ومعسكر بدر.

الرابط المنشور لدى أهرام أونلاين

نسخة اضافية لدى نامبا

رابط اضافي من وكالة الصحافة اليمنية بشأن التطورات في محيط مطار عدن ومعسكر بدر

ملاحظة: رابطا أهرام أونلاين ونامبا هما الرابطان الواردان لتغطية فرانس برس، أما رابط وكالة الصحافة اليمنية فهو مادة إضافية مستقلة وليس نسخة من تقرير فرانس برس.

عاشرًا: الصحف والمواقع الصحفية المحلية

[45.4] صحيفة عدن الغد، خبر مخيم الوهط – عتيرة، محافظة لحج.

الرابط

[45.4 – مصدر إضافي] صحيفة الأيام، خبر مخيم الوهط – عتيرة، محافظة لحج.

الرابط

الحادي عشر: التصريحات والبيانات العسكرية بشأن إخلاء مطار عدن

[91] المواد والتصريحات العسكرية الصادرة عن أنصار الله، مع الاحتفاظ بروابط البيانات المحددة والتغطيات الصحفية الناقلة لها، وعدم الاكتفاء بالصفحة الرئيسية للموقع.

تصريح يحيى سريع بشأن إخلاء مطار عدن، 28 أكتوبر 2026:

وكالة سبأ بصنعاء

وكالة الأناضول

صحيفة الشروق

يمن مونيتور

قناة العالم

وكالة الصحافة اليمنية

ميريجا

شينخوا

رويترز – نسخة ذا برنت

رويترز – نسخة إضافية لدى ذا برنت

وكالة فرانس برس – نسخة تايمز أوف إسرائيل

وكالة فرانس برس – نسخة داون

وكالة فرانس برس – نسخة نهارنت

تصريحات يحيى سريع بشأن معسكر العَلَم، 19 أكتوبر 2026:

وكالة الصحافة اليمنية

مادة إضافية بشأن بيانَي معسكر العَلَم والتجمعات في السُّقيا ورأس العارة

مادة أمرايا الناقلة للتصريح

الثاني عشر: التغطيات الصحفية المتعلقة بتحركات رئاسة مجلس القيادة الرئاسي

[91.1] أخبار ووثائق تحركات رئاسة مجلس القيادة الرئاسي، وفق المواد الرسمية والإعلامية المنشورة.

وكالة سبأ – عودة عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرّمي إلى العاصمة المؤقتة عدن، 1 أكتوبر 2026

وكالة سبأ – لقاء المحرّمي برئيس الوزراء، 3 أكتوبر 2026

يمن مونيتور – تغطية اجتماع عسكري عقده عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرّمي في عدن، 3 أكتوبر 2026

أرشيف وكالة سبأ – قسم الرئاسة

أرشيف وكالة سبأ – الأخبار العربية

الثالث عشر: التغطيات الصحفية والمراجع المنشورة بشأن البنك الدولي والتقارير الاقتصادية

[46.1] البنك الدولي، تحديث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2026.

الرابط الرسمي

رابط الوثيقة

تحديث اليمن الاقتصادي المنشور في مايو 2026